



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 25 يونيو 2007

# فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

## محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة المنعقدة

يوم الاثنين 25 يونيو 2007 (مساء)

الرئاسة : لسيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

### افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

### والدقيقة السادسة والأربعين زوالا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. الجلسة مفتوحة، ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك زنير، فليتفضل.

السيد عبد المالك زنير : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم والطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتمحور تدخلتي على شقين :

يهتم الشق الأول بمشاريع ولاية جيجل التي منحتي سكانها شرف تمثيلهم في مجلسنا الموقر، وأذكر بالأخص :

الإسراع في التنازل عن تسيير ميناء "جن جن" لفائدة شركات أجنبية (صينية، ومارتية وكورية) المهمة بهذه الشراكة.

وللعلم، يشغل ميناء "جن جن" بطاقة تتراوح بين نسبة 20٪ إلى نسبة 25٪ من طاقته الحقيقية، دون تسريح للعمال، ذلك أن عقد الشراكة في التسيير سينشأ مناصب عمل جديدة، لماذا؟

لأن إنعاش ولاية جيجل اقتصاديا مرهون بتحريك ميناء "جن جن"، وذلك غير كاف.

وعليه، ومن أجل إنعاش حقيقي للولاية، لا بد من إنجاز -وفي

أقرب الآجال- الطريق الجديد، الذي سيربط بين ميناء "جن جن"

والطريق السيار شرق - غرب على مستوى ولاية سطيف، من أجل ربطه بطريق الوحدة الإفريقية، لإمكانية نقل البضائع إلى الأسواق الإفريقية مع منح ميناء "جن جن" صيغة "ميناء توزيع الحاويات" والذي ذكره السيد رئيس الحكومة في تدخله.

الشق الثاني، ويتعلق باهتمام وطني يخص مشكل التشغيل والسكن والمشاركة في الانتخابات.

1- في ميدان التشغيل : أمام المشاكل الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع، وأمام ضعف العرض مقابل الطلب، من باب الحد الأدنى من التضامن والانصاف، أقترح ما يأتي :

عملا ومقارنة بمبدأ "لكل عائلة جزائرية سكن اجتماعي" أقترح أن يكون لكل عائلة جزائرية على الأقل فرد من العائلة يتحصل

على منصب شغل دائم يطلق عليه إسم "دخل عائلي أدنى" لضمان الحد الأدنى لكل عائلة جزائرية. علما أنه توجد في

محيطي العائلي والمهني عائلات متكونة من ثمانية أفراد كلهم متحصلون على مناصب شغل، وفي الحي نفسه، إن لم أقل في

العمارة نفسها، توجد عائلات أخرى متكونة من العدد نفسه، ولا أحد يشتغل منهم، وفي كلتا العائلتين يتراوح مستوى

أفرادها بين الأمي والجامعي. لذلك، لا بد من رعاية المقاييس والمؤهلات لكل واحد منهما.

2- في ميدان السكن : لتجنب مشاكل دفع مستحقات الكراء

إلى الديوان الوطني للتسيير العقاري من قبل الطبقة المعوزة، أقترح استحداث "منحة خاصة" لذوي الدخل الضعيف تسمى :

"الإعانة الشخصية للسكن"، يتكفل الصندوق الخاص للسكن أو صندوق الضمان الاجتماعي بدفع مستحقاتها.

إننا في حزب العمال نشتمن هذه الجهود والمساعدى المدرجة ببرنامج الحكومة، لكن نقول إن الإصلاح بهذا الاقتصار غير كاف للوصول إلى عمل قضائى جيد. ومن ثمة، يستلزم تمشين الموارد البشرية بتحسين شروط عمل القضاة وموظفى القطاع وظروفهم، وذلك يرفع رواتبهم المتدنية والتي تعد سببا من أسباب تفشى ظاهرة الرشوة، لنضع بذلك سدا منيعا لإحدى منافذ تسرب هذه الآفة، وقواعد أخلاقية مهنية صارمة، مع تكريس مبدأ العقاب ضد كل مقترف لهذه الجريمة الشنعاء دون تمييز، ودون اهمال أو تهميش هيئة الدفاع لما لها من دور فعال وضرورى من أجل الأداء القضائى الجيد، بترقية مهنة المحاماة وتعزيز دور المحامى المساعد فى تحقيق العدالة.

أما عن العدالة كسلطة قضائية، إحدى الركائز الثلاثة لقياس بناء قيام دولة القانون بالمفهوم السياسى الحديث، يعد الفرد فيها مواطن صاحب حقوق يحميها ويضمنها القانون من أجل أن تؤدي وظيفتها القضائية الصرفة بمصداقية وفعالية حتى تعكس الشعور بالاطمئنان والارتياح لدى المواطن فى أحكامها وقراراتها، فنرى نحن فى حزب العمال أنه من الضرورى تكريس استقلاليتها كشرط أساسى لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بمراجعة القوانين لإقرار استقلاليتها التامة والفعالية عن الجهاز التنفيذى ومراكز الضغط، وفى مقدمتها الأعمال والمال. وهنا نفتتح قوسا لإعطاء مثال حى بوجود تجاوزات خطيرة فى هذا الجانب (جانب الضغط) أى وجود قضايا عايشتها ميدانيا تسيير فى الجدول ومؤجلة لتقديم المرافعات ومذكرة الدفاع والوثائق، تقصى من الجدول -فى هذه الجلسة- وتوضع للنظر ويفصل فيها، دون وثائق ودون مذكرة الدفاع، ودون تحديد مسبق لجلسة النظر، مما يعد خرقا وانتهاكا لإجراءات التقاضى ومساسا بحقوق الدفاع والمتقاضين. وهنا يبقى التساؤل مطروحا.

كما نطالب فى حزب العمال عدم اقحام العدالة فى التوجه الاقتصادى وتكييفها مع العولمة وعدم توظيفها لتمرير الخصخصة بإصدار قرارات حسس إطارات القطاع العمومى المعارضين لفكرة بيع المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن فى تكريس استقلالية العدالة، صمام احترام الحريات والحقوق الفردية والجماعية والنقابية، وشؤون الأحزاب

3- فى ميدان النقل الجوى : يطالب سكان ولاية جيجل وبالبح، فتح خط جوى دولى فى فترة الصيف وذلك بمطار "فرحات عباس"، الذى تمت تهيئته لهذا الغرض منذ ثلاث سنوات، وكذا فى موسم الحج لتسهيل سفر حجاجنا الميامين.

4- فى ميدان التحسيس للمشاركة فى الانتخابات، لاحظنا خلال الحملة الانتخابية، أن عددا من الشباب والشابات أرادوا التصويت، لكنهم لم يكونوا مسجلين فى القوائم الانتخابية. لذا أقترح التسجيل الآلى للقوائم، كما هو معمول به فى الخدمة الوطنية لكل شاب وشابة بلغ سن 18 سنة، شكرا لكم على حسن الاستماع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد عبد المالك زبير، وأحيل الكلمة إلى السيدة نورة خنيوي. فلتتفضل.

السيدة نورة خنيوي : شكرا.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة.

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

درسنا بالكتلة البرلمانية لحزب العمال برنامج الحكومتى المعروض للمناقشة والإثراء بمجلسنا الموقر، وسجلنا جهود الحكومة الهادفة إلى تحسين الوضع العام للمواطن الجزائرى بمختلف شرائحه وفئاته وقطاعاته، ومع ذلك سجلنا أيضا عدة ملاحظات تستوجب فتح نقاش حقيقى كونها تمثل مطالب الشعب الجزائرى ومطامحه، وتحتل العدالة صدارة أولويات مطالب المواطن نظرا إلى طبيعته الجزائرية، حيث قد يصبر المواطن الجزائرى عن الجوع إذا ما أضطر على ذلك، ولكنه لا يصبر أبدا عن الظلم مهما فرض عليه.

وعليه، فللعدالة مدلولين :

تستلزم العدالة كمرق عمومى لأداء أمثل لخدماتها، دعم القطاع بالوسائل المادية الحديثة وكذا الموارد البشرية، برفع عدد القضاة وعدد مستخدمى هذا الجهاز لمواجهة حجم القضايا وضمان معالجتها برزانة حفاظا على مصداقية العدالة، وكسب ثقة المواطن، التى أوشكت على التلاشى نظرا إلى الانتهاكات الخطيرة التى ترتكب أثناء الممارسة القضائية.

لعل الكثير منكم ومن المواطنين أيضا الذين يتابعون جلستنا الموقرة هذه، تيمنا ببداية برلمانية لا نغرق فيها المواطن في سيل من الأحلام والبيوتويات والمثل، بقدر ما نراهن على رفع انشغالاته بأقصى ما نملك.

جميل جدا أن نفتتح جلستنا النيابية هذه، بمناقشة برنامج رئيس الحكومة وإثرائه مع مختلف النواب على تنوع مشاربهم السياسية والأيدولوجية، والأجمل من ذلك كله، أن يتفاعل السادة النواب مع هذا البرنامج كل حسب رؤيته ووفق خياراته التي إرتضاها لذاته، ولأن هذا البرنامج هو من السعة والشمولية بمكان، خاصة وأنه يمس قطاعات عديدة تطل جميع أشكال الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية وغيرها. ومن هنا أخترت أن أقدم جملة من الاقتراحات والانشغالات تختص بجانب مهم ونوعي من برنامج حكومتنا الموقرة ألا وهو الجانب المتعلق بالسياسة الثقافية.

للتقافة قدرة على إشاعة أجواء السلم ووضع الحياة والتأثير لا سيما فيما يتصل بنشر الكتاب وصناعته وتوزيعه واستحداث الجوائز الأدبية ودعم ورعاية المشاريع الثقافية المحظطة والتي لا تحتاج سوى إلى التغطية المادية وتوسيع قنوات الاتصال الثقافية.

إنني، سيادة رئيس الحكومة، أؤمن بكل ما أملك من خبرة في هذا المجال كل الفتوحات الحاصلة على صعيد تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، وفي الوقت ذاته، أدعو إلى المزيد من التفعيل والانجاح المثمر والبناء، والتوثيق والتدوين لمجريات الأسابيع الثقافية حفظا لفعاليتها من الاندثار. فيما أدعو أيضا إلى إعادة رسم سياسة ثقافية بديلة. تكفل لنا صناعة ثقافية جديدة تمس حقلي السينما والكتاب، خاصة وأن هذا الأخير (أي الكتاب) يعاني أزمة سوء التوزيع ونقص بل وانعدام الترويج له في المحافل العربية والدولية. أما الآن، فانتقل إلى قطاع التربية :

لقد أثلجت صدورنا عملية الإصلاح، التي تعرفها المنظومة التربوية في بلادنا، وإنما لحق قفزة نوعية، حيث يعتبر هذا القطاع العمود الفقري للمجتمع. وعليه، بات من الضروري التمعن والتفحص لمتابعة هذا الإصلاح متابعة دقيقة علمية وموضوعية. وباختصار، نرجع على التعليم الابتدائي.

السياسية وفي مقدمتها تشريعات العمل مع تعزيز آليات التنفيذ الجبري والفعلي للأحكام القضائية عامة، وإرساء الطابع الاستعجالي في تنفيذ الأحكام المتولدة عن النزاعات العمالية القاضية بإعادة ادماج العمال المسرحين ظلما إلى مناصب عملهم حفاظا على مصداقيتها.

ونعتبر نحن في حزب العمال، أن المادة 44 مكرر من قانون العقوبات الرامية إلى حبس الصحفيين بسبب مقالاتهم مساسا بالحريات والديمقراطية، ومن ثمة، نطالب بإلغائها وكذا بإلغاء عقوبة الاعدام بعد ثبوت براءة العديد من المحكوم عليهم بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهم، واعتماد الحوار والنقاش كوسيلة عصرية لحل المشاكل على غرار الدول المتقدمة، ومن ثمة تكريس مبدأ قرينة البراءة إلى حين إثبات التهمة، تشبيها للحقوق ومحافظة على الأرواح.

أما عن قطاع السجون، فنعتقد، في حزب العمال، أن إصلاح هذا القطاع يتطلب كذلك تحسين السجون بألسنة شروط وظروف المعيشة داخل السجون، وترقية إعادة التربية وتأهيل المساجين حتى تصبح السجون فعلا مراكز لإعادة تربية حقيقية تحقق إعادة إدماج هذه الشريحة بوسطها الاجتماعي الطبيعي عملا بالسياسة العقابية الإصلاحية المنتهجة.

أخيرا نعبر -في حزب العمال- من خلال هذه الاقتراحات عن تطلعاتنا لبناء دولة القانون وتشبيث الحق، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيدة نورة خنيوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بن بوزيد.

**السيد أحمد بن بوزيد :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

أسرة الإعلام.

أشكر بداية سكان ولاية الجلفة، خاصة الجهة الشمالية منها، الذين صوتوا لصالح.

مادة الفلسفة والرياضيات؟! وكيف سنتوصل إلى تحصيل الكفاءات من أناس ليست لهم كفاءات؟!

هذا ومازالت طريقة التأهيل من رتبة إلى أخرى غامضة وتسيرها أهواء بعض المسؤولين استنادا على المحسوبة والطرق الملتوية.

أما في مجال التكوين، فلا بد من برمجة الجامعات لمخيمات صيفية وملتقيات تكوينية لتجديد المعارف ومسايرة المستجدات والعمل على منح التقاعد للذين أكل عليهم الدهر وشرب، وتعويضهم بطاقات شابة ذات مستوى علمي، وكما يقول المثل الشعبي: (واللي فاتو أيامو ما يطمع في أيام الناس).

وعن الشباب، تحولت بعض هياكل دور الشباب في الولايات العميقة إلى أماكن للعب الشطرنج، حيث غاب العمل بالمشروع واستقطاب الشباب ومنحه الفرصة لإظهار مواهبه، فأصبحت هذه الدور عبارة عن مقاهي لا فائدة ترجى من ورائها.

أما فيما يخص الفلاحة، فمن أراد معرفة أسرار ما منحته الخزينة العمومية من أموال إلى هذا القطاع، عليه أن يتوجه إلى المحضر القضائي حتى يجد ملفات أشخاص تحصلوا على الملايين عن طريق القروض، ولم يبرهنوا عن حجمها فما مصير الدعم الفلاحي، الذي أنفقت عليه أموال كثيرة؟ وعليه، لا بد من متابعة صارمة والوقوف على ما أنفقت الدولة في هذا المجال.

في مجال الصحة، نرجو تزويد مستشفيات الجنوب بالأطباء الأخصائيين وبالوسائل الحديثة، ولكم أن تتخيلوا حجم المعاناة في قطع الكيلومترات مع المتاعب المالية والصحية التي يتلقاها المريض في سبيل الحصول على موعد في الجزائر العاصمة ليبقى بين الذهاب والإياب إلى أن يموت في بوغزول...

**الرئيس:** شكرا السيد أحمد بن بوزيد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عليوي، فليتنفضل.

**السيد محمد عليوي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس المجلس الموقر،

أولاً: الجانب الإداري: مازالت النصوص الموروثة عن المستعمر الفرنسي، تسير دهاليز المدرسة الابتدائية، حيث ما يزال السيد المدير في منأى عن التسيير الراشد، حيث تعددت مهامه داخل المدرسة، فأصبح هو الكاتب والمشرف على المطعم، والمسير للكاتب المدرسي، والحارس، في حين أن مدير متوسطة أو ثانوية تساعده "أرمدة" من العمال، ويبقى الإجحاف في تصنيفه، حيث كيف يعقل أن ينصب المدير أستاذ مجاز تصنيفه. المدير 03/14 الأستاذ 05/14.

ويعمل في مدرسة ذات نظام الدوامين يفوق عدد تلاميذها 800 تلميذ. فلکم أن تتخيلوا مديرا يستخرج 800 شهادة مدرسية لهؤلاء التلاميذ إلى أن أصبح المدير في ظل الإصلاح حمال البطاطا والجزر وعلب البيض ورمزات الكتب تحت سيطرة الكاتب العام للبلدية، ورئيس البلدية اللذين قد يعطوه أو يمنعه. هذا ونطمح في العمل بمشروع المؤسسة! كيف يكون هذا المشروع وأحد الأعمدة غائب تماما وهو عمود المصادر المالية. وبالعودة إلى حذف السنة السادسة من التعليم الابتدائي وتعويضها بالسنة التحضيرية، حيث يتطلب هذا النمط من التعليم التحضيري وسائل جمة من فضاء الهياكل والوسائل والإطار المتخصص، فهل فكرت الوزارة المعنية في هذا المشروع؟ مع العلم أن جل المدارس تفتقر إلى الوسائل إذا لم نقل أن هناك تلاميذ في بعض الولايات العميقة -بالأخص في بعض بلديات ولاية الجلفة- ما يزالون يجلسون على الهياكل الحديدية أو كما يقال فوق (البارية).

السيد الرئيس،

هذا وما يزال المفتش الذي يعتبر القلب النابض للوزارة، يستجدي الناس ليسير إدارته. فأين السيارة التي وعدته الوزارة بها؟ أين هو السكن الذي وعد به؟ أين هو مقر العمل؟ وأين هو كاتب إدارته؟

وعن التعليم المتوسط، ستعرف السنة المقبلة -إن شاء الله- امتحانين لمستويين مختلفين: الخامسة ابتدائي، والسادسة أساسي وفي حالة ما إذا تضاعف عدد التلاميذ، أين يتم استقبالهم إذا لم نفكر في بناء متوسطات لهم؟

وفي التعليم الثانوي، مازال الكثير من المؤطرين يعملون في تخصص غير تخصصهم، حيث أيعقل أن يدرس أستاذ التاريخ

جوانب مختلفة، والحالات المادية التي تعيشها الجزائر، إلا أننا نقف أمام أسئلة عديدة يطرحها المواطن يوميا، مع غياب الحوار والتشاور، ونقص علم المواطنين بقضايا ذات الأهمية والانفرادية في بعض القرارات التي تهتم القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الفلاحي، الأمر الذي يستوجب إشراك الشريك الاجتماعي في قضايا يهدف الجمع الكبير لدفع وتيرة التنمية في الطريق الصحيح.

فيما يتعلق بالعدالة، ومن هذا المنطلق، فإنني أتدخل رفعا للغبن والمعاناة وبعد المسافات لبعض بلديات ولاية البيض عن مجلس قضاء سعيدة بحوالي 390 كلم، تحديدا من بلديات "بنود" و"سيدي طيفور" و"سيدي سليمان" الواقعة في الجنوب، وأرى ضرورة إنشاء مجلس قضاء بولاية البيض وذلك بإلحاح كبير لتخفيف المتاعب، وتقريب الإدارة من المواطن.

أما ما يتعلق بالأشغال العمومية، فكلنا يدرك حجم هذه المؤسسات الهامة والتي تقدم خدمات كبيرة ووطنية، ويهمل الجانب المحلي طرقات البلديات الريفية والفقيرة والنائية مثل: الرقاسة وشقيق، وكراكة والمحرة وسيدي أحمد بن عباس وسيدي أعمار، حيث تكاد تتعذر حتى الترميمات الموسمية في هذه الطرقات.

أما فيما يخص قطاع الصحة، فرغم الجهود التي بذلتها وزارة الصحة لم تسمح شساعة الولاية وإمكاناتها المحدودة بالتعميم. فهي مخصصة في مقر الولاية والدوائر، لا تنمو ولا تستجيب للطلب المتزايد للمرضى والزائرين خاصة ما تعلق بالظروف الاستعجالية والاستعجالات. ومن هنا، وأكد وجوب توفير سيارات الإسعاف بالقدر الذي يسمح لبعض المصحات الاستشفائية.

أما ما يخص قطاع الفلاحة، فإنه إذا كانت أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحة خاصة، والريف عامة، إحداث نقلة نوعية في الانتاج الزراعي والمردودية الإنتاجية، وتحسين المنتج وغيرها، إلا أن الواقع الميداني أظهر عدة نقائص أثرت سلبا في تحقيق الأهداف، خاصة في السنوات الأخيرة، منها :

1- إشكالية العقار الفلاحي، خاصة العقود التي تسمح للفلاحين المستثمرين بالتعامل مع المحيط وخاصة المستثمرات الفلاحية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،  
أصحاب المعالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في هذه المداخلة المتواضعة، تقديم تهاني الحارة إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني على فوزه بثقة الأعضاء مع التمني له بالتوفيق والسداد، وكذا إلى السيد رئيس الحكومة على تجديد الثقة في شخصه الكريم من قبل السيد رئيس الجمهورية وذلك لاستكمال البرامج التنموية التي شملها برنامجه في شتى المجالات. كما أقدم أرقى الأمانى إلى زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر، متمنيا أن تكون هذه العهدة التشريعية ثرية بالأعمال التي تمكننا من تحقيق البناء والنماء للوطن. هذا وأحيي بحارة مواطني وسكان ولاية "البيض" على وضع ثقتهم الخالصة والمخلصة في قائمة جبهة التحرير الوطني، وسنكون بإذن الله عند حسن ظنهم.

أنطلق في مداخلتني هذه، من أمهات القضايا بل العروة الوثقى في أي تخطيط - كما أشار إلى ذلك برنامج الحكومة - وهي تثبيت الحوار والتشاور والنقاش الثري بين مختلف الفاعلين في المجالات ومختلف القطاعات، محور التنمية المنشودة. وبأبي السيد رئيس الحكومة إلى أن يأخذ من التشاور والحوار والنقاش وسيلة عمل حضارية وناجعة تهدف إلى القضاء على أمهات المشاكل. وأبارك له بهذه المناسبة هذا الأسلوب الراقي في معالجة القضايا ليستقر بنا الأمر على المقولة المأثورة "من شاوّر الناس شارك عقولهم" ونعتقد أنه "ما خاب من استخار ونعتقد أيضا أنه "ما خاب من استشار".

أيتها السيدات الفضليات،  
أيها السادة الأفاضل،

بالنظر إلى أهم القواعد التي يشملها برنامج الحكومة، والمسلمات التي ينطلق منها، والأهداف الواجب تحقيقها من واقعية الإشكالات والقناعة بالتحديات بحساب مختلف التغيرات الوطنية والدولية، أرى وبعد دراسة متأنية ومستفيضة للبرنامج عامة، أنه ملم بجوانب عديدة، ويرتكز على مشاريع طموحة في حد ذاتها، صلب الإشكالات الراهنة التي يعيشها المجتمع والطموحات التي يصبو إليها. ورغم النمو المعتبر في

السادة والسيدات الوزراء،  
السادة والسيدات النواب،  
رجال الأعمال،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعلمنا في حركة مجتمع السلم أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت. ومن هذا المنطلق، فإننا نشم الرؤية الشاملة للتنمية التي اعتمدها برنامج الحكومة وذلك بالربط بين تهيئة الإقليم والإطار الاقتصادي. كما نشم توجه سياسة الدولة نحو مكافحة الفساد والرشوة، وإصدار القوانين التوجيهية لتنظيم بعض القطاعات الحساسة، وننوه بجهودها في التخلص من المديونية الخارجية، ونسجل جملة من الملاحظات والانشغالات والاقتراحات.

- الملاحظات :

أولا/ من يقرر اقتصاديا في الجزائر؟ من هي الهيئة المخولة بذلك؟

إن تعددية القرار الاقتصادي لا يخدم التنمية المستدامة في البلاد.

إن إحداث وزارة للاقتصاد تتولى الإشراف على قطاعات الصناعة والمؤسسات والإصلاحات، من شأنه أن يبدي حالة الغموض، وينهي هذه التعددية، ويحدد المسار الاقتصادي للبلاد.

ثانيا/ لمسنا من برنامج الحكومة التوجه نحو دعم سلطة الإدارة على سلطة الشعب (المنتخب ينتخب من الشعب) الإدارة تفكر وتخطط وتنفذ، فهي تفكر فيما يصلح للشعب، أي أنها ليست في خدمة ما يراه الشعب صالحا له.

سيدي رئيس الحكومة، إن دعم صلاحيات الهيئات التنفيذية وتعزيزها على حساب الهيئات المنتخبة، يعني القفز على إرادة تمثيل المواطنين وإقصاء لهم وتهميشهم، مما سيعزز قناعاتهم بالعزوف عن الانتخابات، وما درس 17 ماي عنا ببعيد. إن تكريس هذه السياسة لا يخدم التنمية المحلية، والحل هو التوازن في الصلاحيات، وبعث روح التعاون والانسجام والتنسيق لحل كل المشاكل المحلية. علما أن التجارب المحلية في العديد من الولايات، أثبتت ذلك.

2- تقليص نسبة الدعم، التي سجلت نسبة 100٪ في السنوات الأولى، ثم بدأت تنقلص إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى، والنتائج التي صاحبها.

3- صعوبة الحصول على القروض لمختلف النشاطات الفلاحية.

4 - إشكالية الضريبة والأتاوة وضرورة تحديث النظام الضريبي لتكون الضريبة أداة استثمارية تنموية تحفيزية.

5 - أسعار وسائل وعوامل الإنتاج التي لا تعرف الحد عن الارتفاع بحجة اقتصاد السوق وحرية الأسعار، وعواقب ذلك على جهود التنمية المنشودة.

لذلك أقترح في هذه العجالة، ما يأتي :

- تسوية وضعية العقار الفلاحي بمختلف مكوناته، وتمكين المستثمرات الفلاحية من أداة التعامل مع المحيط، وكذا الشأن بالنسبة إلى مختلف الأراضي الفلاحية بما فيها الاستصلاح.

- رفع نسبة الدعم الفلاحي إلى ما كانت عليه عند انطلاق برنامج المخطط الوطني للفلاحة مع إعادة النظر في تسيير الدعم بشارك المعنيين بالأمر، وشفافية منحة المال العام والتوزيع العادل ما بين الولايات.

- إيجاد ميكانيزمات ترافق من خلاله المؤسسات البنكية برنامج الدعم الفلاحي والتنمية بصفة عامة.

- ضرورة التحكم في أسعار وسائل وعوامل الإنتاج، حتى لا تكون عاملا معرقلا للجهود التنموي وعبئا على المنتج الفلاحي.

- ضرورة تكفل الدولة بتفجير ينابيع المياه بالجنوب مع تخفيض سعر الماء الموجه للسقي، وكذا سعر الكهرباء والمازوت المخصص للفلاحة.

وتكملة لهذه الاقتراحات التي أراها ضرورية في المرحلة الحالية والمدعمة للمخطط والأهداف التي جاءت...

الرئيس : شكرا السيد محمد عليوي، وأحيل الكلمة إلى السيد وهاب قلعي.

السيد وهاب قلعي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،

3- من مرضى السرطان بولاية سكيكدة الذين يعانون أسبوعيا جراء التنقل إلى الولايات المجاورة للمعالجة. وعليه، وفي إطار الخريطة الصحية الجديدة، نقترح تخصيص مركز استشفائي متخصص للتكفل بهذه الفئة.

4 - من مواطني "مكاسة" ببلدية "بكوش لخضر" والأحياء المجاورة، الذين أصبحوا يعانون أمراض الحساسية والربو، بسبب الغبار الصادر عن مصنع "حجر السود" للإسمنت، بالإضافة إلى تضرر مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية المجاورة. مع العلم أن المحيط المسقي في مرحلته الأولى والمقدر بـ 6500 هكتار يمس هذه المنطقة، مما يتطلب التدخل العاجل للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

5 - قطاع الشؤون الدينية: إن قانون الأوقاف الحالي لا يشجع على تنمية الأملاك الوقفية، خاصة فيما يتعلق بالمرافق التابعة للمسجد، إذ أن الربح المحصل عليه لا يعود إلى المسجد، وهو ما يخالف عادة إرادة المكلفين، وينفر القائمين على تشييد المساجد من بناء المرافق. كما أن مديريات الشؤون الدينية بالولايات هي الوصية والمسؤولة عن تنظيم المواسم الدينية، في حين لم تراعى أعباء هذه النشاطات في الميزانيات، الأمر الذي جعل المديريات تتسول أحيانا على عتبات الولاية أو البلديات.

كما أن وظيفة الإمام - رغم أهميتها - ماتزال تفتقر إلى قانون ينظمها، فأين هو الشعور بالمسؤولية، خاصة وأن بلادنا عرفت في السنوات الماضية فوضى كبيرة بسبب الخلل في التنظيمات المنظمة لوظيفة الإمام؟

إن صيغة التعاقد مع أساتذة قطاع التربية لسد فراغ الإمامة، لم تعد مجدية، وكان الأولى توظيف خريجي...

**الرئيس :** شكرا السيد وهاب قلعي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الحفيظ بويكر.

**السيد عبد الحفيظ بويكر :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ثالثا: لم يذكر البرنامج الحلول المقترحة للعراقيل التي واجهتها الورشات والمشاريع والاستثمارات الكبرى التي انطلقت، وهي تحتاج إلى تكفل حقيقي من قبل الحكومة، مثل السكن الريفي ومشروع مليون سكن.

رابعا: غياب ترقية رجال العلم والثقافة وكبار الأئمة والعلماء، حيث تم الاكتفاء في الترقية المهنية والاجتماعية للفنانين فقط، وذلك في باب التنمية البشرية.

- الانشغالات :

لقد حملني مواطنو ولاية سكيكدة جملة من الانشغالات منها :  
1- إن سكان منطقة القل التاريخية وبلديات الجهة الغربية للولاية مثل الشرايع، الزيتونة، قنواع، أولاد عطية، اخناف مايون، وادي الزهور، ويني زيد، هذه المنطقة التي احتضنت الثوار خلال الحرب التحريرية المباركة، وعانت الوبلات أثناء المأساة الوطنية، ورغم ما تتمتع به من ثروات طبيعية، ومناظر ساحلية ساحرة، بحيث يمكن أن تحول إلى قطب سياحي كبير، إلا أن مواطني هذه المنطقة ما يزالوا يعانون الكثير. ولرفع الغبن وفك العزلة عنهم، فإنني أقترح أن ترقى مدينة القل إلى ولاية منتدبة في إطار التقسيم الإداري الجديد وذلك أن ولاية سكيكدة شاسعة وواسعة ويمكن تقسيمها إلى عدة ولايات، نظرا إلى توفر خصائص تنموية متنوعة (منطقة عزابة من الجهة الشرقية ومدينة القل من المنطقة الغربية).

2- نداء من مواطني سكان مدينة سكيكدة والأحياء المجاورة لها: اختنقت مدينة سكيكدة بالعمارات وبالسيارات والغازات، وهي تحتاج إلى فك الخناق عنها، وذلك بفتح الأنفاق، كمشروع إنجاز نفق بني مالك - حي 700 مسكن - الذي يتطلب تخصيص غلاف مالي كبير. كما تحتاج إلى إنشاء مدينة جديدة في إطار تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، حيث يقطن ما يفوق 14 ألف نسمة بمحاذاة المنطقة الصناعية لسونطراك، بحيث صنف "بالمنطقة الحمراء" نظرا إلى الأخطار الصناعية الناجمة عن هذه الأخيرة وفي هذا الإطار، نؤكد الإلتماس الذي قدمه المجلس الشعبي الولائي، إلى السيد وزير الطاقة والمناجم سنة 2004 والمتضمن إخراج وحدتي نפטال (GPL - CPL) من داخل النسيج العمراني لمدينة سكيكدة. كما نؤكد ضرورة التعجيل في التكفل بهذا الانشغال تفاديا لما لا يحمد عقباه.

سيادة الرئيس، لاشك أنكم تتساءلون: لماذا كل هذا الإلحاح؟ صراحة، كمناضل ومسؤول، وصلتكم أصداء عما كان يحدث في العهود السابقة وفي بعض الولايات خصوصا، إذ لا يعير ولاية الجمهورية أدنى اهتمام، بل يحتقرون نواب الشعب، ويعطون الأوامر لبعض المدراء التنفيذيين الولايتيين بعدم استقبالهم، هل بهذه الأساليب استرجعوا الثقة بين المواطنين وإدارتهم خاصة إذا كان ممثلوهم - أي ممثلي الشعب - يعاملون هكذا؟

إن الأمانة الموكلة لنا تجعلنا أكثر إصرارا على ممارسة صلاحياتنا الدستورية، والغاية في النهاية هي خدمة المواطن بالإصغاء إلى المشاكل الحقيقية التي هي كثيرة، والاقتراب منها، وأغلب أعضاء الطاقم الحكومي عايشوها أثناء الحملة الانتخابية.

إذن، دون مزايدة، فنحن إلى جانبكم وإلى جانب أعوان الإدارة، نسهم في إيجاد الحلول الموضوعية للمشاكل المنقولة، لأن خدمة المواطن ومساعدته مسؤولية الجميع، ولا بد أن يكون التنسيق والتكامل في كل المجالات.

فحزينا، التجمع الوطني الديمقراطي، معروف بموقفه المساند لبرنامج رئيس الجمهورية، وبموقعه بصفته طرفا في الحكومة والتكالف الرئاسي، ومن ثمة في معسكر الأغلبية.

فالبرنامج المقدم إلينا يندرج في إطار الاستمرارية للحكومة، السابقة، ولا بد أن يجسد فعليا مبدأ العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي وذلك ضمانا للاستقرار، وابتعادا عن كل التوترات التي نحن في غنى عنها.

ثم رغم الجهد التنموي الكبير، ما يزال المواطن يعاني الأمراض الاجتماعية المختلفة.

سيدي رئيس الحكومة، إن ولايتي، ولاية أم البواقي المجاهدة ومواطنيها، الذين أغتنم هذه الفرصة لأقدم إليهم تشكراتي الخالصة على الثقة التي وضعوها في قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، وأعددهم بأننا كنا ومازلنا وسنبقى في خدمتهم، كونهم يواجهون كذلك هموم البطالة والسكن، ويفتقرون في بعض المناطق إلى أدنى شروط الحياة مثل الماء والكهرباء والطرق والمرافق الصحية.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي النواب، سلام الله عليكم. أما بعد،

إن برنامج الحكومة المقدم إلينا يحتوي في مضمونه الكثير من الأمل، وذلك من خلال مختلف المشاريع الضخمة التي خصصت لها موارد مالية جد معتبرة، مشاريع موجهة إلى تدارك التأخر الناتج عن السنوات الصعبة التي مرت بها البلاد.

سيادة الرئيس،

إن هذا البرنامج الطموح يحتاج إلى إرادة قوية وإلى كفاءات عالية لتجسيده، وهو برنامج ينتظره المواطنون لتحسين أوضاعهم الصعبة.

سيادة الرئيس،

اختتمت مداخلتكم بالأمني أن يعمل مجلسنا الموقر، ومن خلاله نواب الشعب، ويسهم بصفة فعالة في تجسيد هذا البرنامج ميدانيا. فنحن مستعدون للعمل سويا والسهر، إن شاء الله، على تطبيقه.

سيادة الرئيس،

لبلوغ هذا المسعى، فإنكم تعلمون جميعا أن نظرة المجتمع تجاه النواب، قد أصبحت في السنوات الأخيرة نظرة سيئة من منطلق اتهامكم بالتخلي عن الناخبين، لذا وجب على الجهاز التنفيذي الوطني والمحلي تغيير نمط علاقته، وتصحيح هذه النظرة بالاتصال المستمر، والإصغاء لانشغالاتنا، لأنها في الواقع انشغالات الشعب. فالقضايا المشروعة التي ستطرح لابد من حلها.

فتعزيز صورة المجلس الشعبي الوطني ومن خلاله نواب الشعب لدى الرأي العام، أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى لاسترجاع ثقة المواطنين في ممثليهم. لذا، وجب على الحكومة التكفل بانشغالات النائب ودوره في العملية التنموية، إذ لا يمكن أن تستمر الوضعية كما كانت عليه في السابق، ولا بد أن يؤدي النائب دوره كاملا غير منقوص في الحركة الوطنية، وذلك من خلال تفهم أكبر واستعداد أوفر من قبل السلطات التنفيذية في كل المستويات، للسماح لممثل الشعب بالإسهام في إيجاد الحلول للمشاكل اليومية التي يواجهها المواطن.

- إعلان حرب على البيروقراطية المحلية،
  - تقديم تسهيلات في مجال منح العقار،
  - تخفيض الرسوم الجبائية إلى نسبة موحدة وبسيطة.
- 8- تعزيز الرقابة والمتابعة لمحاربة الفساد بكل أنواعه، وتقديم المستثمرين المزورين، وبعض الموظفين المرتشين إلى جهاز العدالة.

أما فيما يخص برنامج التنمية المحلية في ولايتنا، فأود كذلك لفت انتباهكم إلى أنه في إطار برنامج الهضاب العليا، استفادت 13 بلدية فقط من أصل 29 من هذا البرنامج، ولم يفهم سكان البلديات المتبقية سبب عدم إدماجهم، لأن لكل بلديات الولاية نفس المواصفات والخصائص، بل يوجد عدد معتبر من البلديات غير المستفيدة من برنامج الهضاب العليا، أضعف من البلديات المستفيدة...

**الرئيس :** شكرا السيد عبد الحفيظ بوبكر، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بلقاسم مزيان، فليتكلم.

**السيد بلقاسم مزيان :** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، وزملائي النواب، إخواني الصحفيين، "أزول فلاون"، مساء الخير.

أمامنا اليوم برنامج حكومة كثر فيه القول، إنه مستمد من برنامج رئيس الجمهورية. وقيل أيضا من قبل الكثير، وفي هذا المجلس بالذات، إن حالة المواطن الجزائري في كافة ربوع الوطن الجزائري في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود والعمل، لكي تتحسن وضعيته في كل المجالات. فأين يكمن المشكل، إذن؟

في اعتقادنا، تكمن مصداقية أي برنامج تنموي وتبرهن في تكريسه في الميدان، وعندما تبدو ملامح التحسن على وجود المواطنين الذين يشكلون "البارومتر" الحقيقي.

وعليه، لا يكفي أن نساند برنامجا لكي يتحقق في الميدان. ولكن يجب أن نخطط ونكرس إنجازنا كما وكيفا.

سيدي الرئيس،

إنهم يعانون مشاكل عديدة من بينها وأهمها قلة توفر مناصب الشغل للشباب. ففي الدول المتقدمة، يتطلب إنشاء شركة صغيرة أو متوسطة عدة أسابيع، وفي بعض الأحيان بضعة أيام فقط، أما في بلادنا، فيتطلب ذلك سنوات ومزيدا من المشاكل والخسائر العديدة، والعراقيل التي يعانيها الشباب في كل الميادين وفي كل المراحل.

وفي هذا المجال، نقترح ما يأتي :

1- تطبيق اللامركزية في القرار، ودراسة الملف في مستوى الولاية فقط لتعلم المصالح المركزية في الجزائر فيما بعد.

2- تقليص المراحل، وتسهيل الإجراءات داخل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب على ألا تتجاوز دراسة الملف مدة أقصاها 45 يوما. كما تكون الإجابة بالقبول أو بالرفض كتابيا.

3- تكوين الشباب المستثمر ومرافقته، حيث نقترح إنشاء جمعيات ولائية تتكون خاصة من خبراء متقاعدين لاستغلال خبرة هذه الطاقة الهائلة والثمينة لمصلحة البلاد والشباب المستثمر.

4- تقليص المراحل، وتسهيل الإجراءات داخل البنوك الجزائرية، على أن تكون أيضا الإجابة بالقبول أو بالرفض كتابيا في مدة لا تتجاوز 45 يوما.

5- يكمن الهدف المراد الوصول إليه، في إنشاء شبك فريد في مستوى الولاية مكون من كل الأطراف المعنية بالأمر، ويجب أن يكون قراره ملزما للجميع، وتكون مدة إنشاء شركة صغيرة ما بين 90 و 120 يوما.

6- من أجل تحسين مستمر، نقترح إنشاء حصة أسبوعية إعلامية على قناة التلفزة لمناقشة إيجابيات وسلبيات ومشاكل كيفية إنشاء مؤسسات صغيرة، ويكون الشباب المستثمر الطرف الأساسي فيها.

7- الاستثمار في القطاع الخاص لإنشاء مناصب عمل. وفي هذا الصدد، نقترح الآتي :

وأود بالمناسبة تقديم تحية إجلال خاصة لكل الذين أسهموا وسهروا من أجل أن تتم الأشغال في الآجال الممنوحة.

لا تحمل المناطق الصناعية لولاية بجاية وكذا مناطق نشاطها، إلا الاسم، فهي في حالة تستدعي الاهتمام بها بسرعة. كونها المسلك الوحيد الذي سيخفف حدة البطالة - أم المشاكل - والتي تفوق بكثير الأرقام التي أعلنت عنها، سيدي رئيس الحكومة. هذا ولا تتعدى نسبة نفوذ الغاز الطبيعي 17٪، بينما تفوق 70٪ في بعض الولايات المجاورة. فكيف نتكلم عن حماية الغابات في هذه الحالة؟ علما أن وادي الصومام أصبح مهددا بالتلوث، بحيث تحول إلى مفرغة للنفايات في الهواء الطلق. في حين 50٪ من سكان الولاية يشربون من المياه الجوفية المتواجدة بهذه المنطقة المهددة بالتلوث. كما يجب اتخاذ إجراءات مستعجلة، لكي لا يبقى الطابع السياحي لولاية بجاية مجرد شعار تنغني به، ولن تجد مشكلة البطالة حلا ناجعا إلا بتكريس مشاريع قادرة على استيعاب عدد كبير من مناصب الشغل، ذلك أن انطلاق استغلال منجم "مرج وامان" وإعادة النظر في مصفاة القصر التي قيل عنها الكثير، والاستثمار في مشاريع سياحية تكون في مستوى مؤهلات المنطقة ومتطلبات المواطنين الذين يقصدون الولاية من كل الجهات، وربط الطريق السريع شرق - غرب بمدينة بجاية، والذي سينعكس إيجابيا على مردودية الميناء والمطار، ومشاريع أخرى، قد تكون هي الحل.

إن قرابة مليون نسمة يقطنون ولاية بجاية، وعمر ثلثي السكان لا يتعدى 30 سنة، فتصورا، سيدي رئيس الحكومة، احتياجات هذه الطبقة الحساسة من المجتمع من تعليم، وتكوين، وشغل، وسكن، وثقافة، وترفيه، ورياضة، ونقل...

إن أسباب هذا التأخر معروفة للجميع، ولقد تلاعب الكثير بهذه الأسباب والأوضاع التي عاشتها هذه المنطقة من وطننا، فمنهم من سيسها، ومنهم من استثمر فيها، ومنهم من تاجر بها.

ولكن حان الوقت الآن لكي يوضع برنامج خاص لامتنعاص هذا التأخر والنقائص المسجلة والملاحظة بالعين المجردة، لكي تعرب المصدقية في الحاضر والمستقبل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب النظر عن قرب في حالة البلديات من الجانب المالي والبشري، ذلك أن تراكم الديون منذ سنوات على كاهل

إن تفاؤلكم، سيدي رئيس الحكومة، ليس كافيا للاستجابة لمطالب المواطنين المتزايدة عبر كل الولايات.

فأول تساؤل نظرحه: لماذا هذا الفرق بين نسخة برنامجكم التي قرأتموها أمام هذا المجلس الموقر والتي تحتوي على كثير من الأرقام، والنسخة التي وضعت بين أيدينا والتي لا تحتوي على الأرقام والآجال اللازمة لإنجاز كافة المشاريع المذكورة، والتي ينتظرها المواطنون بفارغ الصبر؟

ثانيا/ تعلمون، سيدي رئيس الحكومة أن كثيرا من المشاريع سجلت تأخرا كبيرا لأسباب عديدة غير موضوعية في كثير من الأحيان، وأهمها نقص متابعة المعنيين بالأمر لها ونقص وسائل الإنجاز.

فلماذا لم تتخذ إجراءات خاصة وعاجلة لتشجيع المنجزين وجلبهم في المستوى المحلي، وفي بعض الميادين الحساسة، كالطرق التي تشكل قاعدة كل نمو؟

أنا منتخب حر من ولاية بجاية، وقبل أن أنتخب نائبا كنت رئيس بلدية. وأنا لست من أصحاب الملايير ولم أشتري موقعي هذا، فأنا أتكلم على علم.

لقد سجلت بجاية تأخرا كبيرا في كافة الميادين بما فيها حالة الطرقات في كثير من بلدياتها. ورغم أن عدد المشاريع المسجلة معتبر جدا، غير أن وتيرة الإنجاز ضئيلة جدا، ولا تسمح بتدارك التأخر الكبير المسجل، مما يتطلب حضور مكثف لوزراء حكومتكم المحترمة في الميدان، لاتخاذ الاجراءات اللازمة والمستعجلة لدعم الإنجازات، وعمل المسؤولين المحليين، وتفادي التأخر.

هذا ويطمح سكان ولاية بجاية ألا تعرف أوضاعهم في الماضي فقط ولكن في الحاضر والمستقبل أيضا.

جميل أن يحضر وزير أو أكثر في مناسبات إحياء ذكريات 8 ماي 1945 و 20 أوت 1956 التي نفتخر بها ككل الجزائريين، أو عند حدوث كوارث طبيعية، كالزلازل والفيضانات، ولكن الأجل أن يحضر الوزراء في زيارات عمل وتفقد للرؤية عن قرب، خاصة وأن مطار عبان رمضان قد أعيد فتحه.

سيدي الرئيس،  
أمامنا اليوم برنامج الحكومة، وفي الحقيقة هو برنامج السيد  
رئيس الجمهورية، الذي ساندناه منذ سنة 1999 وبقينا واقفين  
على تجسيده في حزينا وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

سيدي الرئيس،  
يطالب سكان ولاية الطارف بتعيين وال لهذه الولاية الفقيرة،  
كونها تعرف جمودا وركودا وتأخرا كبيرا في إنجاز المشاريع  
الولاية، رغم الجهود التي بذلتها السيد الأمانة العامة، والتي  
تعتبر غير كافية للنهوض بالتنمية المحلية، لأن الأمانة العامة  
لا تملك صلاحيات كبيرة، علاوة على وجود خمسة مدراء  
تنفيذيين بالنيابة.

سيدي الرئيس،  
المعروف عن ولاية الطارف أنها ولاية تاريخية وسياحية  
وفلاحية. وإذا تستقبل مكة الحجاج، فإن مدينة القالة تستقبل  
السياح. ولكن مع الأسف، السيد الرئيس، لا توجد سياحة بها  
ولا مرافق سياحية لائقة لجلب السياح، بل توجد عراقيل كبيرة  
ويروقراطية تقف في وجه تطور السياحة في ولايتنا. ومثال  
ذلك، وجود بارونات أجنبية بالمدينة الحدودية للدولة المجاورة  
يعملون ليل نهار بغية تعطيل السياحة بوطننا. إذن، السيد  
الرئيس تفوق المسألة السياحة، بل هي مسألة سيادة وطن،  
وسياسة دولة، واقتصاد أمة، وأمن دولة وشعب.

وليكن في علمكم كذلك أنه يوجد فندق واحد وهو فندق  
"المرجان" الذي يشهد حالة تدهور مستمرة، وذلك راجع إلى عدم  
بيع هذا المرفق الهام لأصحابه رغم عقد مناقصات عديدة. لذا  
نطلب منكم دعم السياحة في هذه الولاية التي نعتبرها عروس  
السياحة في الشرق الجزائري.

سيدي الرئيس،  
المعروف لدى العام والخاص، أن الفلاحة أصبحت عصرية  
وعلمية، وتحتاج في الوقت نفسه إلى موارد مالية. وعليه،  
يشتكي فلاحو ولاية الطارف الفقر والاحتياج، ويطالبون بدعم  
الدولة لهم بتعويض الفلاحة، والحفاظ على الثروة الغابية التي  
تميز بها الولاية. ونقترح الآتي :  
- مسح ديون الفلاحين المتعلقة بالقروض المقرونة بالدعم،

هذه البلديات، ونقص التأطير وكذا الوسائل البسيطة للاستجابة  
لاحتياجات السكان الأولية، تعد المشاكل الكبرى التي تعوق  
السير الحسن لهذه الهيئات القاعدية.

ولمعينة، وعن قرب، كافة الاحتياجات، يجب عقد لقاءات  
وتجمعات مع المنتخبين المحليين، ومع كل المسؤولين المعنيين  
لسماع حقيقة ما يجري في الميدان بكل صراحة وصدق.

وأخيرا، وفي الوقت الذي يجب إعادة الاعتبار للمنتخبين المحليين  
(رئيس البلدية ومجلسه ورئيس المجلس الشعبي الولائي ومجلسه)  
ورفع إمكاناتهم المادية والمعنوية لجلب المرشحين الأكفاء لهذه  
المناصب الحساسة، ودعمهم بمجالس استشارية من المجتمع  
المدني، نسجل أنكم تقترحون العكس في برنامجكم، وهو ما  
ستكون له عواقب سيئة، لامحالة، على تسيير شؤون المواطنين  
في المستوى المحلي، الذي يعتبر اللبنة الأولى لصرح الدولة  
الجزائري، والذي يستوجب تضامن وتعاون وتضافر وتكاتف جهود  
كافة المسؤولين في المستويين المحلي والوطني. وشكرا لكم.

**الرئيس :** شكرا السيد بلقاسم مزيان، وأحيل الكلمة إلى السيد  
بلقاسم بن سالم.

**السيد بلقاسم بن سالم :** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نهنيء السيد رئيس الحكومة والسادة أعضائها على الثقة  
التي منحهم إياها السيد رئيس الجمهورية لهذه العهدة، ونتمنى  
لكم التوفيق في مهامكم الجديدة لصالح البلاد والعباد. كما  
نهنيء السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني على ثقة النواب  
في شخصكم، ولا ننسى المواطنين، وخاصة مواطني ولاية  
الطارف، على الثقة التي منحونا إياها، ونطلب من الله ز أن  
نكون في محل هذه الثقة، وفي خدمة هذا البلد الحبيب.

سيدي الرئيس، ليكن في علمكم أن ولاية الطارف قد مسها قانون الجمارك الأخير، الذي يمنع دخول السلع وخروجها دون إذن أو تسريح من الجمارك، مما ساهم في تعطيل وتيرة الإنجاز ومشاريع التنمية، وبرنامج ...

**الرئيس :** شكرا السيد بلقاسم بن سالم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مرزوق شيبانة.

**السيد مرزوق شيبانة :** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الموقر،  
السادة الوزراء الكرام،  
السادة النواب الأفاضل،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في بداية هذه المداخلة أن نسدي جميل الشكر والعرفان لسكان ولاية المدية الذين وضعوا ثقتهم في قائمة حركة مجتمع السلم، وكذا نواب الولاية الآخرين.

ونثني مرة ثانية في تهنئة رئيس الحكومة على تجديد الثقة في شخصه المحترم، والطاقت المشرف عليه من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، من أجل إنجاح البرنامج والنهوض بالتنمية.

إن مناقشة حصيلة الحكومة وبرنامجها تأتي ونحن على مقربة من احتفال الجزائر بعيد الاستقلال والشباب هذا ورغم الجهود المبذولة والميزانية المخصصة من أجل النهوض بالتنمية في كل جوانبها، إلا أننا نسجل بعض الملاحظات على مجموعة من المحاور :

1- محور التربية : رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة للتربية الوطنية من إصلاح وبناء للهياكل القاعدية في كل الأطوار، غير أننا نسجل بكل أسف عدم إشراك الفاعل الحقيقي في هذه الإصلاحات، ألا وهو الأستاذ أو المربي الذي يعاني حجم الساعات والاكتظاظ في الأقسام وانعدام الوسائل ، خاصة الكتاب، في كثير من المؤسسات وبالخصوص في المناطق الداخلية والنائية والجديدة منها، أما عن الظروف الاجتماعية،

- إلغاء الضريبة على المنتجات الفلاحية،  
- تحفيز الفلاحين على الاقتراض من مختلف المؤسسات البنكية، من خلال نظام تحفيزي للقرض.  
- تشجيع دور المهنة الفلاحية، وذلك بإعادة النظر في القانون الأساسي المنظم لهذه المهنة، أي الغرفة الفلاحية.  
- مواصلة إنجاز هياكل الري المخصصة للزراعة من قبل الدولة، ليستفيد منها الفلاح في مختلف الظروف.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب، هذا المشروع الذي يوصف بمشروع القرن، وبالضبط آخر نقطة فيه، أي الجزء الرابط بين عنابة والطارف، نطالب بتسريع وتيرة إنجاز هذا المشروع، خاصة الجزء المتعلق بولايتنا بعيدا عن المزايدات الإعلامية الأخيرة التي لا صلة لها بالواقع، حيث أدرى الناس بخصوصيات المنطقة هم سكانها، كما يقول المثل "أهل مكة أدرى بشعابها".

سيدي الرئيس،

لا يوجد بالولاية لا ميناء ولا مطار، والعبرة مستقاة من الدولة المجاورة والمدينة الحدودية، وأملنا في هذا المشروع الضخم، جلب الاستثمار الأجنبي والمحلي، والقضاء على الفقر والبطالة، وإحداث مناصب شغل جديدة. علما أننا نسجل وجود أصحاب مصالح يطالبون بإبعاد هذه الولاية عن كل تطور اقتصادي وسياحي وتنموي، لتبقى حبيسة أو رهينة بعض الجهات، وأملنا فيكم كبير في أن يكون لهذه الولاية مكانة معتبرة في استراتيجية الدولة الأمنية والاقتصادية والتنموية والسياحية.

سيدي الرئيس،

نطالب بضرورة إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 82 الرابط بين سوق أهراس والطارف لما له من انعكاسات إيجابية في دفع عجلة النمو، علما أنه ماتزال فيه مظاهر الاستعمار. ثم الطريق الولائي رقم 31 الرابط بين الطارف وقالمة، وتحديدًا بين بوحجار ويوشقوف، فالطريق الولائي رقم 5 الرابط بين بوحجار وعنابة.

سيدي الرئيس، نطالب بإعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة وتونس.

دور أكبر للإمام والصحفي، وإنشاء مرصد في مستوى الولايات، وإشراك المجتمع المدني والمنظمات الفعالة في محاربة هذه الآفات الاجتماعية.

### 3- محور العدالة :

إن الإسراع في إصدار الأحكام وفي الآجال المعقولة، وضمان الإسراع في تنفيذها ، يجعل المواطن يستعيد جزءا من الثقة المفقودة ، وبالأخص في مجال العقار .

### 4- محور الشباب والرياضة :

إننا نلاحظ أن الجزائر بعدما كانت تحتل مستوى جيد في هذا المجال، إذ بها تتفوق إلى ما دون المستوى المطلوب، والسبب، في نظرنا، لا يكمن في نقص الإمكانيات والهياكل بقدر ما يكمن في كون الرياضة في الجزائر أصبحت وظيفة لا موهبة أو هواية.

### 5- محور تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

إن إعادة التقسيم الإداري للبلديات والولايات، وإنشاء فضاءات جهوية للتنسيق والتكامل التنموي بين الولايات، وإعادة الاعتبار للمجالس المحلية، وتمكينها من صلاحيات أوسع لبعث الثقة بين الناخب والمنتخب، وضمان الشفافية في التسيير، والجدية في الرقابة للشؤون العامة، لكفيل بأن يعيد الثقة المفقودة.

إن ولاية المدية كعينة في هذا المجال، حيث أنها تحتل المراتب الأولى في الفقر بعد أن دمرها الإرهاب، وأتلفت الحرائق جزءا كبيرا من ثروتها الغابية، وحدثت هجرة جماعية للسكان من قراهم، وما سببه النزوح الريفي من آفات على الحواضر الكبرى.

إن ولاية المدية هي حلقة وصل بين الشمال والجنوب، وسط بين الشرق والغرب، ويمر بها الطريق الوطني رقم 1، وكذا الطريق الوطني رقم 40، وتملك مساحة جبلية، وأخرى صالحة للاستثمار وعددا كبيرا من البلديات (64) بلدية كل ذلك يجعلنا نطرح على سيادتكم، رئيس الحكومة، مجموعة من الاقتراحات الخاصة بالولاية للنهوض بجزء من التنمية ، وهي كالاتي :

- تهيئة الطرق لفك العزلة والإسراع في انطلاق مشروع السكك الحديدية الذي سيسوفر على المواطنين كثيرا من العناء ،

فحدث ولا حرج سواء ما تعلق بالراتب أو المسكن أو العيش الكريم، الذي أصبح المرعب فيه عرضة للتنكيت.

سيدي الرئيس، يجب الإسراع في طرح القانون الخاص بالمرابي، الذي يضمن له العيش الكريم والمناخ المناسب لأداء مهمته النبيلة.

هذا وألفت الانتباه إلى وجود ظاهرة غريبة وهي ظاهرة الاعتداء بالضرب -خصوصا النساء- داخل الأقسام أيام الامتحانات وهو سلوك يجب وضع حد له.

كما أسجل بعض الاختلالات منها ما يتعلق بمشكل الفائض أو التكوين أثناء الخدمة، الذي يعانيه كثيرا من المرابين وبالأخص في ولاية المدية التي هي ولاية مترامية الأطراف، وإننا على استعداد للتعاون مع الجميع لتوفير المناخ المناسب لكل عمال القطاع.

### 2- محور الجبهة الاجتماعية:

أن ما تبذله الحكومة في هذا المجال، لهي مشكورة عليه، لكن ما يزال المواطن يعيش مفارقة كبيرة بينما ما هو موجود في جيبه وكفه، وما يتطلبه العيش الكريم وذلك بغياب الطبقة الوسطى كليا من المجتمع.

إن الأرقام التي تقدمها وزارة التضامن الوطني عن أعداد المعوزين والفقراء لدليل على الظواهر المنتشرة، والآفات المفتكة بالمجتمع ونسيجه (المخدرات، الرشوة، الفساد، الأطفال المسعفين، الأمهات العازبات) مما يجعلنا ندق ناقوس الخطر، وذلك برد الاعتبار للطبقة الوسطى وإعادة تركيبها مرة ثانية مجتمعا.

إن ظاهرة تشجيع الأمهات العازبات من خلال المنح المقدمة لهن على حساب الأمهات الماكثات في البيوت، يجعلنا نطرح أكثر من سؤال كما يجعلنا تزايد أرقام الأطفال المسعفين، وظاهرة الرشوة التي أصبح لها أنصار ومؤيدون ، والفساد الذي أصبحت له إدارة وتنظيم ، نقول إنه لا بد أن تكون الحكومة عازمة وحازمة على مكافحة الفساد وأوكاره، والرشوة وأنصارها، وذلك بالعودة إلى قيمنا الإسلامية من خلال التربية والمسجد، وإعطاء

من المؤسف أن فقد الجزائريون الأمل منذ مدة، ولا ينتظرون شيئا من الحكومة.

إن أهم ما يشغل بالهم اليوم وبالبحاح هي المسألة الأمنية، والحواجر المزيفة، والاختطافات اليومية في الأرياف والمدن، والقنابل التي لا تنجوا منها أية مدينة وأية منطقة وأي مبنى، لا العاصمة ولا قصر الحكومة.

وأمام هذا الوضع، ماذا يقترح برنامج الحكومة؟  
لاشيء وأكثر من ذلك، فهو لم يتطرق إلى المسألة تماما. أعلم أن الضحايا سواء أكانوا من الأرياف أم من المدن، هم مجرد مواطنين بسطاء...

هل يعتبر البرنامج أن الإرهاب على وشك الزوال؟ أو أن المشكل قد حل نهائيا وأنه مرتاح للوضع الراهن؟ وأرى أنه من المنطقي أن نتساءل، كون لم تقدم أية حصيلة تخص المسألة الأمنية.

هل تم تقييم حصيلة سياسات الوئام وسياسات العفو؟  
علما أن الإشارة إلى مثل هذه المسائل، تعد من أضعف الإيمان، ذلك أن المسألة لا تتعلق، بالطبع، بأموال الجزائريين ولا ببتروهم، فقد جردوا منها منذ مدة طويلة، بل تتعلق بدمائهم.

السيد رئيس الحكومة،  
لا يمكن التعليق على برنامج الحكومة دون التطرق إلى التزوير. نعلم جميعا أن التزوير أصبح عادة ثابتة، يعرفها كل اقتراع في الجزائر، حيث اعترفت السلطة في التشريعات الأخيرة وبشكل علني ورسومي، بحقيقة التزوير، مثلما حصل في بلدية الرويبة، حيث استطاعت مناضلة أن تقف أمام الإدارة وتجبرها على فتح صندوق الاقتراع المملوء بأوراق التصويت.

وبطبيعة الحال، تسارع رجال النظام للتقليل من خطورة الوضع، فأرجع السيد وزير الداخلية امتناع الشعب عن الانتخاب إلي عدم قدرة الأحزاب على التعبئة الشعبية اللازمة، دون الكلام عن فقدان المواطن الثقة في السلطة التي تعودت على تنظيم الانتخابات منذ الاستقلال.

أما مسؤول أحد الأحزاب الذي صرح في وقت مضى أن الإرهاب قد تلاشى وتقلص، فقد اعتبر التزوير على أنه تفصيل...

- إنشاء سدود جديدة تضمن الحفاظ على المياه الضائعة سنويا وبالخصوص سد بني سليمان، الذي يمكنه أن يغطي احتياجات سهل بني سليمان الكبير،  
- بعث المناطق الصناعية وإعادة تمويلها للقضاء على جزء من البطالة المتفشية وبالخصوص المناطق الصناعية لكل من تبلاد وقصر البخاري والبرواقية،  
- ربط شبكة الغاز الطبيعي، خاصة في المناطق التي ما تزال تعاني نقصا في هذه المادة.

سيدي رئيس الحكومة، يكمن الطلب الملح لسكان الولاية في إحداث تقسيم إداري جديد لتخفيف الضغط على المواطن، خصوصا سكان مدينة قصر البخاري لما لها من مؤهلات بشرية، والذين ينتظرون الانطلاق الفعلي لمشروع مدينة " بوقزول" التي يمكنها أن تستوعب أطراف أربع ولايات (تيارت والجلفة والمسيلة والبليدة) حيث أنها ستقضي على جزء كبير من البطالة، وتوفر عددا أكبر من المناصب، وتخفف الضغط السكاني الذي يعانيه الشمال، والمسافة على مقربة ساعة، وأنتم أهل الكرم والوفاء.

وفي الأخير، نقترح، نحن في حركة مجتمع السلم، للنهوض بجزء من التنمية...

**الرئيس:** أشكر السيد مرزوق شيبانة، وأحيل الكلمة إلى السيد أرزقي عيدر.

**السيد أرزقي عيدر:** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي وزملائي النواب،  
أزول فلاون، مساء الخير عليكم.

إننا مدعوون للتدخل في برنامج الحكومة وأنا شخصيا، درسته بالسؤال الآتي:

ماذا ينتظر الشعب من برنامج الحكومة في الوضع العادي؟

تركت لزملائي في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مهمة التحدث عن البطالة والسكن والعمل والتربية، وجذبت شخصيا تناول موضوع الأمن.

وفي بلادنا- مثلما هو الحال في كل البلدان- عممت سياسة الخصخصة الفساد، حيث ثبت أنها مبنية الترخيص والمحابة، وتهدف إلى التصحير الصناعي والمضاربة في العقار.

كما تسبب مخطط التصحيح الهيكلي في القضاء على المؤسسات العمومية، أضف إلى ذلك الأحكام الصادرة في حق إطارات "سيدار" سنة 1996، حيث استهدفت، فمنها من همش ومنها من أقصي، ومنها من ألفت لها تهما باطلة.

وكلنا يتذكر تلك الإطارات التي توفيت جراء هذه القرارات الباطلة، وكذا ذلك الإطار الذي تأثر نفسيا، حيث راح ضحية حادث مرور. كما لم ينجو مدراء المؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية الذين اتهموا في قضية بنك "الخليفة"، مما يدل على وجود خطة ترمي إلى القضاء على القطاع العام من خلال تحميله مسؤولية تعميم الفساد، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كما يواجه الإطار النقابي لولاية جيجل، الذي دافع على مركب "السيراميك" محاولا الحفاظ على هذه المؤسسة وعن ممتلكاتها، تهما باطلة في المحاكم وذنبه الوحيد أنه أراد أن يقف ضد خصخصة المؤسسة.

الشيء نفسه بالنسبة إلى مدير مؤسسة "إيلانكس" بولاية تبسة، الذي لم يتقاضى راتبه منذ سنة 2002، وعزل من منصبه دون، أي سبب، وذنبه الوحيد أنه أراد هو الآخر المحافظة على هذه المؤسسة، وما مركب "إيناجوك"؟ "ENAJUC" لخير دليل على العمليات المشبوهة، هذه المؤسسة التي تصل قيمتها إلى مبلغ 195 مليار، بيعت لأحد الخواص بمبلغ 92 مليار، وهو مدان من قبل هذه المؤسسة بمبلغ 5 ملايين.

أما فيما يخص قضية مركب "الخليفة" فتقع المسؤولية على عاتق مراكز القرار التي عدلت قانون النقد والقرض وخفضت نسبة الفوائد في البنوك العمومية باعتماد بنك "الخليفة"، ومارست ضغوطا على مدراء المؤسسات العمومية والرأي العام، بإغرائهم بنسب فوائد مرتفعة والتي كان بنك "الخليفة" يقدمها.

وعليه، نطالب، في حزب العمال، بفتح نقاش واسع حول هذه الفضيحة في إطار حصيلة مخططات التصحيح الهيكلي،

لا تخطئوا، إننا نعيش مرحلة شبيهة بتلك التي أنهكت في الخارج أنظمة أكثر صلابة مما نحن نعيش فيه.

و ضد الأنظمة الأكثر انغلاقا، يعلمنا التاريخ القريب أن السلاح القوي هو المواطنة.

نصحننا خلال الحملة الانتخابية بعدم التخلي والانسحاب، رغم التعب الذي يعرفه الشعب الجزائري، والتخلي عن الطموحات للوصول إلى الديمقراطية الحقة التي تعد وسيلة لامتداد النظام. تنميرث، شكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد أرزقي عيدر، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الله بن يحيى.

**السيد عبد الله بن يحيى :** السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم.

أزول فلاون.

تطرق المحور الرابع من برنامج الحكومة إلى مكافحة الرشوة. حقيقة شهد بلادنا فضاء مهولة بأعداد متزايدة لها علاقة بالفساد والبنوك والتلاعب بالمال العام في المؤسسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة، لفتت إنتباهنا في برنامجكم العبارة التي مفادها "إن انفتاح السوق وتحرير الاقتصاد، وانعدام أنظمة صارمة للرقابة، والعولمة والتعقيدات التكنولوجية، كلها جملة من العوامل التي تشجع على تعاطي الرشوة". و نتفق نحن في حزب العمال، مع هذا الطرح، ذلك أن هذه الظاهرة لا تقتصر فقط على بلادنا، لأنها من إفرازات النظام السياسي والاقتصادي العالمي الذي يعمم المضاربة.

ونؤكد نحن في حزب العمال، على أنه لا يمكن للبنك العالمي ولصندوق النقد الدولي مكافحة الرشوة والفساد، لأنهما مسؤولان عن تفشيها عبر فرضهما لتتصل الدول من مهامها لصالح متعاملين خواص.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بداية بالشكر الجزيل إلى سكان ولاية تيارت على ثقتهم التي وضعوها فينا، وعلى اختيارهم لقائمة حركة لوفاق الوطني، وندعو الله عز وجل أن يعيننا على أداء هذه الأمانة، وأن نكون في مستوى تطلعاتهم.

يندرج تدخلني في النقاط الآتية :

1) عدم حصر مصطلح " الحكم الراشد " في جزئية من جزئيات البرنامج، حيث عنوانتم الجزء الأول بهذا المصطلح، في حين أنه يشمل كل أجزاء البرنامج.

فمن التقصير أن نحصر "الحكم الراشد" في مجالات مهام الدولة والعدالة والإدارة والاتصال والشؤون الدينية فقط.

لذلك أقترح :

1- تسمية البرنامج بـ: "مشروع برنامج الحكومة في إطار الحكم الراشد" وبالتالي يصبح كمقدمة للبرنامج يدرج فيها كل ما يتعلق بهذا الحكم ابتداء من مفهومه.

2- التركيز على الأبعاد الأساسية للحكم الراشد التي لا سبيل لإرسائه إلا بها.

أ- إن البعد السياسي، يعني طبيعة النظام السياسي، وشرعية التمثيل، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية، وحكم القانون.

فالشفافية مثلا هي الظاهرة التي تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة .

أما المسألة فتعرف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة من الشعب عن كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات

لتسليط الضوء على المسؤوليات الفردية الحقيقية، وإفراز السياسات، والميكانيزمات الكفيلة بضمان عدم تكرار مثل هذه الكارثة، لأن الفساد والرشوة ظاهرتان تهددان ليس فقط الاقتصاد الوطني، وإنما السيادة الوطنية أيضا.

وعليه، نعتبر، في حزب العمال، أن مكافحة الفساد يمر عبر ما يأتي :

1- استعادة الدولة لمهامها الاقتصادية والرقابية.

2- ضمان استقلالية العدالة الحقة.

3- إيقاف سياسة الإصلاحات، أي اقتصاد " البازار".

4- تقوية صلاحيات المفتشية العامة للمالية.

5- تفعيل الدور الرقابي للبرلمان عبر تحريره من هيمنة الجهاز التنفيذي.

6- رفع أجور عمال الجمارك وتحسين ظروفهم الاجتماعية حتى لا تعرضهم إلي كل أنواع الإغراء.

إذن تشترط مكافحة الفساد إيقاف اقتصاد " البازار" وتثبيت مهام الدولة، وتكريس الديمقراطية الحقة مع استقلالية العدالة.

أما في المجال الاقتصادي، فنعتقد أنه من الممكن إعادة إنعاش كل المؤسسات الاقتصادية العمومية الحالية، بتخصيص مبلغ 5,2 مليار دولار فقط، وذلك حسب دراسات الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ثم إن الإمكانيات متوفرة وقد يحافظ هذا المبلغ على 600 ألف منصب شغل دائمة، ويقلص البطالة.

ومنذ الآن، يجب إيقاف سياسة الخصخصة للتصحيح التي دمرت الصناعة الجزائرية.

وأذكر على سبيل المثال، مؤسسة النسيج التي استبدلت بالصناعة المستوردة التي لا ...

**الرئيس :** شكرا السيد عبد الله بن يحيى، وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة خديجة بن الحاج.

**السيدة خديجة بن الحاج :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

6) أما بالنسبة إلى الجانب الاجتماعي، فيجب وضع آليات ناجعة للقضاء على ظواهر الفقر والبطالة والحقارة والبروقراطية وضمان توفير العيش الكريم للمواطنين عن طريق رفع الأجور، وتخفيض الضرائب، وأسعار الكهرباء، والغاز، والماء، ومنح منحة البطالة للشباب بدلا من صيغة تشغيل الشباب، ورفع منحة المرأة الماكثة في البيت.

7) بالنسبة إلى الفلاحة، فنطلب الاهتمام الجاد بمجالات الفلاحة والرعي والري، ذلك أن ولاية تيارت مثلا تعد فيها الفلاحة والرعي والري من أهم المداخل التي تعتمد عليها. لذلك نرجو أن تولوا اهتماما خاصا لهذا المجال مع ضرورة مواصلة مشاريع الدعم الفلاحي وتوفير الرقابة والمتابعة لإنجاح عملية التنمية الريفية، ومساعدة مربّي المواشي في الحصول على دعم خاص بتربية الأغنام، لأنها أكثر نجاعة في هذه الولاية لاحتوائها على مناطق رعوية هائلة مثل السوقر وعين الذهب والشلالة ومهدية والرحوبة ...

كما نطلب منكم السيد رئيس الحكومة إدراج بعض المشاريع الخاصة بالتنمية الريفية مثل مشروع وادي الطويل بزماله الأمير عبد القادر بالشلالة، والاهتمام بالمحميات الرعوية، والمزارع النموذجية، وتوفير العلف الخاص بالمواشي مع رفع نسبة دعم الدولة في هذا المجال وتوفير الإنارة الريفية في كامل تراب الولاية، بالإضافة إلى إيجاد حل مع البنوك للشباب المقبلين على إنشاء مشاريع المؤسسات المصغرة، وتقديمهم التسهيلات الإدارية لتحقيق ذلك.

8) بالنسبة إلى التضامن الوطني، نرجو تغطية كل تراب الولاية بالخلايا الجوارية لرصد بؤر الفقر والقضاء عليها.

9) وعن السياحة، نرجو الاهتمام بالمناطق السياحية في الولاية، كون هذا المجال ينعدم تماما بها، وذلك رغم توفر بعض المناطق السياحية المهمة مثل مناطق "لجدار" في "توشينينة" و"توغزوت" بفرندة، حيث كتب العلامة ابن خلدون مقدمته، وحمّام "سرغين" بالشلالة الذي يحتاج إلى إنشاء مركب سياحي يحتوي على كل الهياكل التي يحتاجها المواطن.

10) أما بالنسبة إلى الشؤون الدينية، فنرجو الاهتمام بالزوايا والمدارس القرآنية.

المطلوبة منهم، وقبول المسؤولية عند الفشل، وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

ب- البعد الاقتصادي والاجتماعي: بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير في حياة السكان، ونوعية الحياة، والوفرة المادية، وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلالته.

ج- البعد التقني الإداري : أي كفاءة الجهاز وفعالته.

3) إدراج التنمية البشرية كأهم عنصر في البرنامج، لأنها أهم ما يوصلنا إلى التنمية المستدامة، لأنه لم يعد المقصود بالتنمية النمو الاقتصادي، بل أصبحت تعني التركيز على التنمية البشرية وصولا إلى التنمية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، وذلك بالتركيز على الترابط بكل مستويات النشاط السياسي وكذا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي وغيره بالإسناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة، والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية، والثقافة، والإسكان، والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدرا من العدالة والمساواة والتمثيل.

أعتقد أن التنمية تزل في مراحلها الأولى في بلدنا ومن بين أهم العراقيل التي تعيق هذه التنمية، الفساد الإداري أو بعض مؤسسات الدولة باعتبارها القناة الأولى التي توصل المصالح المادية والمعنوية للمواطن باستعمالها أساليب الرشوة والتعطيل، والعراقيل الوهمية أمام هذا المواطن. فمن غير المعقول أن نتحدث عن نجاح تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ... إلخ دون أن نلمس ذلك في عمق المجتمع .

4) الإدارة: أقترح إنشاء أكاديمية خاصة بالإدارة يستفدها كل إداري سواء في القطاعين العام والخاص أو المنتخبين المحليين، تقوم بتكوينهم وتأطيرهم لتحسين الأداء، ورفع مستوى الكفاءة .

5) بالنسبة إلى التكوين المهني، نرجو تجهيز التكوين المهني بما يتماشى مع متطلبات العصر والمستجدات مع توفير التأطير لذلك.

كما نرى من يمتلك كل أنواع الثروات ما لا يعد وما يحصى، بقدر ما لا يملكه لا من الحداقة ولا من الذكاء ولا من العمل ولا من الجهد، ونرى في الوقت نفسه علامات البؤس والفقر في محبي أشخاص آخرين ولا تسمح لهم تربيتهم وقيمهم بخروقات قانونية ولا بالنهب بغير حق. بالفعل، السيد الرئيس، تتمثل استعادة الثقة - وهذا من بين محاور برنامجكم - خاصة في محاربة هذه المظاهر، أي محاربة الفساد والرشوة والمحابة والمحسوبية ...

كما تتمثل في منح فرص التطور العلمي والمادي والترفيهي بالقدر نفسه للجميع على أن يستفيد الكل حسب قدراته، وحسب ما أعطاه الله، وهي أيضا بمثابة توزيع عادل لثروات البلاد ما بين الولايات وداخلها حسب مقاييس ومعايير موضوعية، أي حسب عدد السكان والمساحة وخاصة حسب مستوى الحرمان، حيث نتجنب بذلك النزوح من القرى إلى المدن، ومن المدن إلى عاصمة الولاية، ومن عواصم الولايات الداخلية إلى مدن الساحل. وهكذا يسترجع الساحل وظيفته الأصلية، أي السياحة والفلاحة، ولايلوث بالصناعة ولا بمآثر الكثافة السكانية التي لا تطاق.

فالاستقرار، السيد الرئيس، وبعث الأمل والعافية يؤدي في النهاية إلى التطور البشري الذي يتماشى مع العدل والعدالة الاجتماعية.

- الفلاحة : رغم وجود بعض النقائص والتجاوزات الناتجة عن التسيير المحلي، شهد القطاع الفلاحي قفزة نوعية هائلة، سنحني ثمارها إن شاء الله، إذا تواصل الدعم الفلاحي في جوانبه التسويقي والتحويلي والصناعي، وإذا عمم أيضا إلى قطاع الماشية وتحت رقابة صارمة وفعالة، تصحح الأخطاء السابقة .

- التمويل المصرفي : تتعامل البنوك مع المستثمرين دون مراعاة تقاليد المجتمع الجزائري فيما يخص نسبة الفوائد، ذلك أن التركيب المالي لكل استثمار مبني أساسا على التمويل البنكي الذي يشترط حاليا فوائد ربوية، وهذه الفوائد ربوية حائزة على الجزء الأكبر من أصحاب المبادرات الاستثمارية، ولا يمكن تصور تشغيل حقيقي - وهذا جزء هام من برنامج الحكومة أي التشغيل - دون استثمار، وهنا نطلب من السيد

وأخيرا، نتمنى توفير النقل العمومي بمدينة تيارت لصالح العمال والموظفين والمتمدربين. وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيدة خديجة بن الحاج، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى بن دراح، تفضل

**السيدة مصطفى بن دراح :** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله .

السيد رئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زميلاتي،

إخواني الصحفيين،

أيها الحضور،

السلام عليكم.

نهنيء بدورنا رئيس الحكومة موكل الطاقم الحكومي على الثقة التي وضعهم فيها فخامة رئيس الجمهورية، كما نهنتهم مسبقا على الثقة التي سينالونها، إن شاء الله، من قبل المجلس الشعبي الوطني، كما ينص على ذلك الدستور.

أما فيما يخص البرنامج المعروف علينا، فأعتقد أنه برنامج شامل وكامل أخذ بعين الاعتبار المحاور الأساسية، حيث بعد وضع حد للعنف، يرمي هذا البرنامج إلى استعادة الثقة وبعث الأمل من جديد، فهو برنامج مستقبلي يبشر بالخير. ولكن أريد فقط أن أركز على بعض النقاط الآتية :

- العدالة الاجتماعية : إنه عندما نتجول عبر التراب الوطني، نلاحظ فوارق شاسعة بين المناطق وداخل الولايات، حيث نجد بعض المدن تتوفر على كل ضروريات التنمية والتطور مثل المواصلات والاتصالات والطاقة والمرافق العمومية والمنشآت الاقتصادية والصناعية والمياه الصالحة للشرب والماء الصناعي... إلخ إضافة إلى إطار راقى للعيش في المجال الترفيهي والرياضي والثقافي... إلخ ومع ذلك يشتكي سكانها وممثلوها في جميع المستويات. في حين توجد مدن أخرى تكاد تفتقر إلى الحد الأدنى للمعيشة، وسكانها لا حول ولا قوة لهم، إلا الشكوى إلى الله.

1) عدم الاعتماد على رسم الأهداف والتصورات دون تحديد الوسائل والآليات، ذلك أن بناء مليون سكن، هدف نبيل، لكن ماهي الوسائل المسخرة لذلك؟ وماهي الآجال المرحلية لإنجازه، في ظل وجود تأخر العديد من المشاريع حاليا؟

2) عدم الاهتمام بالجانب المادي، وإغفال الجانب الروحي، وبعبارة أوضح عدم التقليل من شأن الاستثمار في العنصر البشري كونه أساس الحضارة.

ففي الجزء الأول، " الحكم الراشد"، نجد التركيز على مكافحة الجريمة ثم بدرجة أقل معالجتها، وذلك برفع عدد القضاة وتوظيف الأعداد الهائلة من الأعوان التقنيين بالمحاكم وتعزيز تنوع اختصاصات المحاكم وتوسيع دائرة السجون في حين يستحسن الاستثمار في العنصر البشري ذاته باعتماد الوقاية خير من المكافحة والعلاج، لأن الوقاية خير من العلاج، وأقترح :

1- تكوين مؤطرين تربويين جواريين متشعبين بالثقافة الوطنية العربية الإسلامية السليمة، يغرسون المثل العليا في نفوس أبنائنا منذ حداثة أعمارهم من خلال نوادي الأطفال التي ينبغي أن تكون في كل حي وقرية ودشرة، عبر أفواج الكشافة الإسلامية أو الجمعيات المؤسسة أصلا لهذا الهدف النبيل.

2- تفعيل دور الأسرة لتضطلع بدورها في التربية والتوجيه.

3- تمكين المسجد من أداء دوره بإسناد رسالته لأئمة ودعاة ومرشدين أكفاء سواء كانوا موظفين في قطاع الشؤون الدينية أو ممن يمكنهم أن يؤدوا هذا الدور في قطاعات أخرى كالتربية والتعليم العالي والثقافة ... إلخ.

خامسا: تكتيف برامج التوعية عبر الإذاعة والتلفزة الوطنية والتخلي عن الحصص والأفلام التي تكرر الانحراف.

وفي الجزء الخامس/ التنمية البشرية، بالنسبة إلى التربية الوطنية ندعو إلى الاستثمار في العنصر البشري الأساس المخول بهذه المهمة، وهو المربي، الذي أصبح يعيش حالة من الاحباط تجعله يقوم بدور الموظف وليس المربي، كيف لا، إذ أصبح المربي الذي قال فيه أمير الشعراء، قم للمعلم وفه التبجيلا - كاد المعلم أن يكون رسولا.

رئيس الحكومة تعميم الدعم إلى كل الاستثمارات، خاصة الصغيرة والعائلية منها، أو على الأقل إزالة نسبة الفائدة أو تخفيضها أو إلغائها.

- التربية والتعليم : لا يمكن، السيد الرئيس، تصور تعليم ذي مستوى مقبول دون مراعاة متطلبات المربي، وذلك حتى نجعل من المعلم والأستاذ إطار يتمتع بالشجاعة المعنوية والمادية، ويعمل في جو يحفز على التعلم والعلم .

- السياحة : إن هذا القطاع هو الآن، والحمد لله، في أيادي كفاءة، ونريد منه أن يهتم أكثر بالسياحة الداخلية والاستشفائية كالحمامات المعدنية وغيرها.

وفي إطار هذا البرنامج، أكتفي بهذا وأقول إننا ندعم السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي وبرنامجهم، وفي الأخير أريد أن أشكر سكان ولاية الجلفة على الثقة التي منحوها للأعضاء ...

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بن دراح، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بشير جار الله، تفضل.

السيدة بشير جار الله : بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل، السادة رجال الإعلام الأكارم، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقدم بداية خالص شكري إلى جميع سكان ولاية غرداية بدواثرها التسع القرارة وبريان وغرداية وبنورة ومتليلي وضاية بن صحوة وزلقانة والمنصورة والمنبوعة، على دعمهم لقائمة حركة مجتمع السلم، سائلا الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا عند حسن ظنهم .

هذا وأرى أن برنامج الحكومة برنامجا طموحا وواعدا تبرز فيه نية الحرص على خدمة الصالح العام، وتمكين الشعب الجزائري من استغلال إمكاناته أحسن استغلال، غير أنني أقترح ما يأتي:

العمرائية والبيئة ونرجو منهم مواصلة هذا الجهد، الذي سيكون فاتحة خير على الولاية والمنطقة بأسرها.

سادسا: مراجعة تسعيرة المنطقة لدائرة بريان التي تصنف مثل مناطق شمالية رغم أنها واقعة في قلب الصحراء فضلا عن كونها منطقة صخرية.

سابعا: فك الضغط عن حركة المرور الكائن بمدينة غرداية وذلك بتخصيص برنامج لشق طرقات جديدة تربط أطراف المدينة.

ثامنا: مراجعة طريق اللواي الذي يربط بين دائرتي متليلي والمنصورة كونه يحتوى على منحدرات خطيرة تؤدي إلى حوادث كثيرة.

تاسعا: تخصيص مساحات عمومية عصرية تحتوى على كل وسائل الترفيه من ملاعب وألعاب ومساح صحية يشرف عليها متخصصون حتى لا تكون ...

**الرئيس :** شكرا للسيد بشير جار الله، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد بكاي، فليتفضل.

**السيد أحمد بكاي :** بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الإعلام والصحافة،

باديء ذي بدء أسدي تحية تقدير وعرفان مقرونة بأسمى معاني الإجلال والإكبار من هذا المنبر الموقر الذي اعتلته باسم منتخبي دائرتي الانتخابية لولاية تامنغست وبالأخص دائرة عين صالح " تديكالت" لقائمة الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوثام، تزكية وتوكيلا شعبيا فهكذا كانت الأمانة تليغا والتزاما وتنفيذا.

السيد الرئيس،

نحن بصدد مناقشة مشروع برنامج الحكومتين على ما قدم وبعد تفحصي لمحتواه وتمحصه ، أقتصر تدخلتي كالاتي :

يقابل عند أداء مهمة كبيرة بقول الجائعين، كما حدث في مركز تصحيح البكالوريا بورقلة، أضف إلى ذلك التعويضات اللامدروسة التي تمنح للمربين مقابل حراسة الامتحانات الرسمية، هل من المعقول أن يعرض المرابي نظير أداء مهمة رسمية خلال يوم كامل وفي غير مؤسسته بمبلغ زهيد لا يتجاوز مائة وخمسون دج لليوم الواحد، مع العلم أن المرابين كانوا يقومون بهذا العمل دون مقابل، لسنوات عديدة وكان الرضا يعلو محياهم، ولكن شعروا بإحباط جراء هذا التعويض الذي أشعرهم أنهم يعاملون كالصبيان الذين يكافؤون بالحلوى ومما يعاني منه المربون انعدام الأولوية في الحصول على السكن علما بأن السكن بالنسبة إلى المرابي وسيلة عمل وليس راحة لأنه ينجز في بيته جل أعماله من تحضير للدروس، ومتابعة لأعمال التلاميذ، وأحيانا استقبال أوليائهم ، وعليه نقترح سيدي رئيس الحكومة، تخصيص حصة للمرابين عند توزيع السكنات أو إنجازها.

سيدي رئيس الحكومة،

إن الجهود التي تبذلها السلطات المحلية في ولاية غرداية معتبرة تستحق التنويه، إلا أنها في حاجة إلى رعاية منكم حتى توتي أكلها كما ينتظره الجميع، ومن ذلك دعم المركز الجامعي الفتني لما له من دور في نشر العلم وتقوية أواصر الأخوة بين المتساكنين.

ثانيا: دعم القطاع الفلاحي الذي يعرف نهضة فعلية، يمكن أن يمتص جزء كبيرا من البطالين، خاصة بدوائر، القرارة وزلفانة والضاية والمنيعية، والمنصورة.

ثالثا: معالجة ملف التشغيل الذي يسبب قلاقل من حين إلى آخر لا سيما في دائرة المنيعية، بسبب الشركات التي تشغل عناصر خارج تراب الدائرة ، بل الولاية، رغم توفر اليد العاملة هناك .

رابعا: دعم التهيئة الحضارية لمختلف دوائر الولاية نظرا للطبيعة القاسية للمنطقة.

خامسا: دعم إنجاز المدينة الجديدة للمنيعية وإعطائها نفسا جديدا، ونحن ننوه بالجهود والرعاية التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية، ومعالي رئيس الحكومة، وكذا وزير التهيئة

جانب نقص التأطير التقني والوسائل المخصصة لمتابعة المشاريع.

فيما يخص قطاع الصحة :

نقدم تشكراتنا إلى معالي وزير الصحة وإصلاح المستشفيات لما قام به من تعزيز تأطير الأطباء الأخصائيين بمناطق الجنوب، خاصة دائرة عين صالح بولاية تامنغست والتي كانت تفتقر إلى ذلك منذ أمد بعيد.

نرجو مواصلة العملية تدريجيا.

- إحداث مستشفيات جهوية بالجنوب للحد من التنقلات الموجهة نحو الجزائر العاصمة بخصوص الأمراض المزمنة وإجراء "السكانير" مع تسجيل مركز جهوي ، خاص بالمواد الصيدلانية.

قطاع الأشغال العمومية ،

لما نعرج على هذه النقطة ، نشير إلى تواجد القطاع في غياب الطريق ، إذ نصنفها بالمرض المزمن الذي يثقل كاهل المصاب والمصاب هنا المواطن بولاية تامنغست على شريط الطريق الوطني رقم (1) والذي يربط دائرة عين صالح والتي تبعد عن مقر الولاية 700 كلم ناهيك عن الدوائر الحدودية المعزولة، فالطريق الوطني رقم (1) الذي شرع فيه منذ سنة 1970 والمسمى طريق الوحدة الإفريقية المنجز من قبل الجيش الوطني الشعبي آنذاك ، قد كان إنفراجا ولكن عاش متدهورا نتيجة إنجازات كانت إهدارا لجهود الدولة وأموالها و كبر معوقا إلى حد الساعة، رغم أجور المقاولات المتعاقبة ، فمتى يتذكر أولي الألباب ومتى يبقى عاملا الإتقان والمراقبة الصارمين وارين؟ أما الإنجاز من أجل الإنجاز أكل عليه الدهر وشرب وأصبح أمرا غير مقنعا لدى مواطن " تيد يكليلتي" هكذا عودتني الأربعة عقود من الزمن عشناها شبابا وشيبا ويات الأمل مللا ولن يبقى من الأمل إلا شخصية السيد معالي وزير الأشغال العمومية شخصيا لتخصيص آليات المراقبة والمتابعة والإشراف ويبقى السيد غول غولا للتنمية بعد تفهمي لواقع طرحه في هذا المجال.

فيما يخص الشغل :

هو حديث الساعة بالنسبة إلى ولاية تامنغست خاصة منطقة تيديكيلت إذ من الضروري إعداد بطاقة فنية في هذا المجال تكون مضبوطة ومحترمة ومتوازنة من قبل المصالح المختصة

أولا: في مجال العدالة :

- مراعاة جانب المسافة بين المحكمة ومجلس القضاء من أجل الاستئناف كما هو الشأن بالنسبة إلى دائرة عين صالح ، التي تبعد بمسافة 700 كلم عن مقر الولاية، وما يترتب على المعني من تكاليف ومعاناة.

- الإسراع في إجراءات التحقيق، بشأن البراءة والحبس غير النافذ.

- تعديل إجراءات التحقيق الاجتماعي قصد التعجيل والإسراع بمناطق الجنوب خاصة.

- متابعة تنفيذ التعويضات بخصوص انتفاء وجه الدعوى والبراءة.

ثانيا/ الإصلاحات الاقتصادية ،

محاولة رسم سياسة منتهجة طويلة الأمد للانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد مديونية إلى اقتصاد أسواق مالية من خلال تحرير القطاع المصرفي.

ثالثا/ إصلاح المنظومة التربوية :

هي أفكار جديدة بأدوات وطرق تقليدية، إذ لا بد من ترقية أساليب العمل بعيدا عن الطرق الأكاديمية .

-إحداث منهجية لتكوين الفرد الجزائري من خلال الكتاب الذي يهدف إلى ترقية محيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي، مع امتداد أصالته وتفتحها على العالم القريب والبعيد.

البرامج المستعملة لا تراعي الحيز الزمني المعطى،

رابعا/ التعليم العالي والبحث العلمي :

- الإفراج عن قانون الأستاذ الباحث الذي من شأنه دعم القطاع وتطويره.

- تشجيع الدراسات العليا، ماجستير، دكتوراه. بخصوص مراكز أقصى الجنوب ، للحصول على التأطير الكافي.

قطاع التكوين والتعليم المهنيين :

يبقى الأمر متعلق بمدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجلسات الوطنية.

قطاع النقل :

يشهد هذا القطاع تطورا ملحوظا ، إلا أن غلاء تذكرة السفر الجوي، بالجنوب، خاصة الجنوب الكبير يبقى حائلا وعائقا إلى

العهديين مخضرمة وعانت بين الأمديين معزولة تجرعت الأمرين صبورة، عمرها يفوق الخمسين سنة وموردها الإقتصادي بركان من غاز ويحر من ماء فكفى إلحاحا .  
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد أحمد بكاي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد النور قراوي، فليفضل .

السيدة عبد النور قراوي : بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على الأنبياء والمرسلين .

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، سيدي معالي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

بداية أهنتكم على الثقة التي جددت في شخصكم المحترم من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، كما أهنيء السيد عبد العزيز زباري بمناسبة إنتخابه رئيسا للمجلس الشعبي الوطني، وبالمناسبة أتقدم بالشكر الجزيل إلى المواطنين الذين منحوني وزملائي ثقتهم الغالية.

سيدي الرئيس،

بعد قراءتي المتأنية لبرنامجكم والذي أثنى ما جاء فيه فإن تدخلتي هذا نابع من إحساسي بثقل المسؤولية وهو ما يدفعني وزملائي إلى الحرص على خدمة مصالح الأمة بإخلاص وصدق وأمانة، لذلك نحن مطالبون بمناقشة برنامج الحكومة بتقديم الإقتراحات بشأنه لإثراءه.

هذه الإقتراحات يجب أن تركز على الأولويات وتحدد الأهداف الكبرى للأمة وتراعي إمكانات القطاعات .

سيدي الرئيس،

إن وفاءنا للالتزامات والعهود يجعلنا نقدم بعض الإقتراحات التي نراها تساهم في إثراء برنامجكم الطموح.

وتتجاوب وتوظيف شريحة الشباب، فعار علينا أن نطرح إشكالية البطالة ونحن على صفيح من الذهب، أورانيوم، وغاز مستثمر من قبل شركات دولية ووطنية من مسماس أهفار إلى تيفنتور تيديكيلت.

×قطاع السكن والبناء :

أقترح رفع المبلغ المخصص لمستفيدي السكن الريفي من 50 مليون سنتيم إلى 70 مليون سنتيم بالنسبة للجنوب نظرا إلى غلاء مواد البناء.

- قطاع الطاقة :

نثمن تدخلات زملاء في هذا القطاع والتي أكدت على ضرورة تخفيض سعر فاتورة سونالغاز بالنسبة إلى مناطق الجنوب.

- قطاع الشباب والرياضة :

ضعف صندوق ولاية تامنغست الذي يمول مختلف فرق القسم الوطني ذكورا وإناثا لألعاب القوى، المتنقلة إلى مختلف ولايات الوطن.

- الفلاحة والتنمية الريفية :

أقترح دعم الثروة الحيوانية على غرار الدعم الفلاحي .

- الموارد المائية :

يعد مشروع تزويد مدينة تامنغست بالماء الصالح للشرب من منطقة عين صالح مكسبا هاما واقترح ربطه بمدينة عين صالح وقراها باعتبار التمويل الحالي من هذا المورد دو ملوحة مرتفعة.

- السياحة :

دعم حظائر الوكالات السياحية خاصة بمناطق الجنوب وأقصى الجنوب.

- التجارة :

إنه رغم دعم الدولة لنقل مواد البناء إلى ولاية تامنغست تبقى تسعرة الإسمنت مرتفعة إذ بلغت 1000 دج للقطار الواحد .

سيدي رئيس الحكومة،

لقد دق الجرس وإشتغل المنبه ، إذ بات من الضروري في هذا المجال ترقية دائرة عين صالح إلى ولاية منتدبة، فعاشت

المرضى الذين يطالبون، سيدي الرئيس، بتوفير مركز تحليل ووقاية بالمنطقة لأن الوقاية خير من العلاج.

في ميدان السياسة الثقافية، سيدي الرئيس، وإثراء لما جاء في برنامجكم أن الدولة هي الضامن الأساسي لأصالة التراث الثقافي الوطني وحفضه وترقيته أقتراح تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان وكذا دعمه بتغطية إعلامية يعزز التماسك الوطني حول قيم الهوية المشتركة للشعب الجزائري، وفي هذا الإطار أعطي مثالا على مدينة طينة التي كانت تمثل العاصمة السياسية والحضارية للمغرب الأوسط وهي اليوم عبارة عن خراب، لذلك، سيدي الرئيس، أقتراح تخصيص مبالغ مالية مناسبة للحفاظ على هذه المواقع وكذا استغلالها ثقافيا وحضاريا.

أما فيما يخص التقسيم الإداري، سيدي الرئيس، فإن سكان الدوائر الكبرى ينتظرون بعين الأمل من أجل الإسراع في تحقيقه ميدانيا.

في الأخير سيدي الرئيس، نحن لا نطالب بخاتم سليمان، ولكن نقول إن مسافة ألف ميل تبدأ بخطوة وأنتم سيدي الرئيس حققتم بفضل الله خطوات رائدة في عهدتكم السابقة، وعليه أدعو الله أن يوفقكم في تحقيق طموح الأمة في عهدتكم القادمة وشكرا والسلام عليكم.

**الرئيس :** شكرا للسيد عبد النور قراوي، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم ساعو، فليتفضل.

**السيد إبراهيم ساعو :** بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،

زملائي النواب،  
رجال الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد إطلاعي على برنامج الحكومة المقدم في هذه الدورة بدت لي بعض المسائل جديرة بالملاحظة وأخرى تحتاج إلى التعليق وثالثة إلى الإثراء.

بداية سيدي الرئيس، فيما يخص الفلاحة :

لقد أحس المواطن البسيط والفلاح خصوصا حضور الدولة في هذا الميدان وتبنيها إنشغالاته وقد تجسد ذلك بالملمس من خلال الدعم الفلاحي والتنمية الريفية لأن هذا القطاع يعتبر معيارا لكل تنمية ومؤشرا لكل تطور.

إن الإجراءات المتخذة فيما يخص الدعم الفلاحي قد حققت الأهداف لكن هناك بعض الصعوبات التي لا زالت تعرقل إستفادة بعض الفلاحين من هذا الدعم بسبب طبيعة "أرض العرش" التي يستغلها بعض الفلاحين خصوصا منطقتي الهضاب والسهوب في مجال التربية سيدي الرئيس.

إنطلاقا من إعتزازنا بالمدرسة الجزائرية التي أنتمي إليها وأثمن ما حققته عبر الأجيال ومن خلال الإصلاحات التي شملت أبارك القرار الأخير الذي ألحق المدارس الابتدائية بمديريات التربية في التسيير وأقتراح توسيع العمل التجريبي لما يحققه من صقل طاقات أبنائنا وخاصة في الطور الابتدائي.

أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، فإنني أقتراح متابعة أكثر للعملية التعليمية ومضاعفة الجهود للدفع من مستوى المكون وهذا لا يتأتى إلا بتشجيع وتثمين البحث العلمي وبالمناسبة نتمنى أن تعجل وزارة التعليم العالي في تنفيذ قرارها بخصوص المركز الجامعي لبريكة لبعث الأمل في نفوس أكثر من 300 طالب.

سيدي الرئيس،

أقتراح دعم البعد التاريخي والحضاري والروح الوطنية لدى طلابنا وذلك بتدعم أكثر بإعطاء مادة التاريخ حيزا أكبر للمنظومة التربوية.

في ميدان الصحة، سيدي الرئيس، وبالخصوص في مجال الأمراض الخطيرة والمعدية، إننا ننوه بما حققته الحكومة ومن خلالها وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في التكفل بالمرضى كما هو الحال بالنسبة إلى مرضى الإلتهاب الكبدي الذي إنتشر مؤخرا في كل من خنشلة وبريكة وقد حققت الوزارة توفير الأدوية للمرضى التي وصلت بالخصوص دفعتها الأسبوع السابق، لكن يبقى هذا المرض يشكل هاجسا بالنسبة إلى

أما المسائل الجديرة بالملاحظة فهي :

أولا: فيما يتعلق بخيار تنمية الجنوب (الصفحة 34).

بودي الإشارة إلى ضرورة اعتماد الحكومة سياسة جبائية محفزة أكثر في هذه المناطق وقد أعطت نتيجة في أكثر من بلد لجلب الاستثمار إذ لا يعقل أن يعامل جبائيا مستثمر في بسكرة، أو إيليزي مثلما يحدث في الولايات الشمالية المتميزة.

ثانيا: يتحدث البرنامج عن تشجيع السياحة الدينية (الصفحة 37).

بودي أن أذكر الحكومة بمعلم سيدي عقبة التاريخي الذي ينبغي أن توجه إليه عناية في هذا المجال خاصة أن مسجدا بناه ولا يضم ضريحه، يعد مقصد آلاف الزوار في البلد المجاور.

كما أذكر بمناطق سياحية طبيعية في ولاية بسكرة يمكن أن يكون لها شأن كبير، إذا ما وجدت الرعاية اللازمة كمنطقة غوفي ومشونش وطولقة وسيدي خالد.

ثالثا/ يتحدث البرنامج عن حصة الفرد من الماء في الجزائر المتوقعة بـ 155 لتر في اليوم دون أدنى إشارة إلى الفروق بين الولايات، حيث أنه في ولاية ترفع فيها درجة الحرارة إلى 50 - كما هو الحال اليوم في بعض ولايات الجنوب - هذه النسبة ينبغي أن تضاعف، وباليته كانت، النسبة المذكورة موجودة فعلا.

رابعا- يتحدث البرنامج في الصفحة 43 عن نشر المعلومات بالنسبة إلى الفلاحين دون أن يشير إلى كيف ومن يقوم بذلك باعتبار أن مجتمع الفلاحين يحتاج إلى نظام خاص لنشر المعلومات.

خامسا - يتحدث البرنامج عن السعي إلى بلوغ نسبة 80 بالمائة في مجال الإطعام المدرسي ونحن نرى أن هذه النسبة ينبغي أن ترفع إلى 100 بالمائة، لأنه لا يعقل أن تعجز الحكومة على توفير الأكل لأطفالنا، رغم ما يتطلبه الإطعام من مراقبة للتكاليف ولتنوعية الوجبات المقدمة.

في مجال حماية البيئة، أذكر هنا أمامكم واقعة تتمثل في مقتل سبعة مواطنين من بينهم أربعة أخوة في بئر تطهير مياه ببلدية ليوة

أما المسائل الجديرة بالملاحظة فهي :

1 - الجزء الأول من البرنامج، "الحكم الراشد" أراه إضافيا إن لم أقل دخيلا على البرنامج وكان يكفي الإشارة إليه في المقدمة باعتباره يمثل أهدافا عامة ولا يعقل أن تكرر الحكومة في كل مرة.

2 - البرنامج ضعيف من حيث الأرقام والاحصائيات والآجال، حيث أن أغلب المؤشرات تقريبية عامة وغير دقيقة لذلك ندعو الحكومة التدقيق فيها لكي يتسنى لنا التقييم الدقيق والموضوعي.

أما المسائل الجديرة بالتعليق فأركز على ما يأتي :

أولا: ما الفائدة من التذكير أن الرشوة ظاهرة عالمية في بداية الحديث عن هذا الموضوع (الصفحة رقم 7)؟

أقترح نقل الفكرة إلى الأخير حتى لا يصبح الهدف هو تبرير الرشوة.

ثانيا: هل عبارة الديمقراطية المحلية في محلها؟ (الصفحة 10)، وهل توجد ديمقراطية مركزية؟

أليس من الجدير هنا أن نتحدث عن تمثيل محلي ديمقراطي أفضل من هذه العبارة.

ثالثا: أليس الإشارة إلى هدف 3500 إطار تقني في كافة البلديات هو رقم ضعيف إذا ما قسمناه على عدد البلديات في خمس سنوات؟، إذ يعني إطارين فقط لكل بلدية في خمس سنوات.

رابعا: الإشارة إلى مواصلة الحكومة العمل بشأن اللغة العربية كلغة وطنية.

هل تجاهل البرنامج عمدا كلمة رسمية لذا نطالب بتوضيح رسمي؟.

خامسا: ضرورة مواصلة العمل في الحل الكلي للملفات المتعلقة بإجراءات المصالحة الوطنية فيما يخص المفقودين والمسرحين والموقوفين والتعويضات.

زميلاتي، زملائي النواب،  
أصحاب المعالي،  
السيدات والسادة الوزراء،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحيي من هذا المنبر مواطني مدينة سيدي بلعباس بمختلف بلدياتها، شاكرًا لهم سعيهم على وضع ثقتهم فينا وفي البرلمانين الآخرين الممثلين للولاية.

سيدي رئيس الحكومة:

بعد القراءة المتأنية لبرنامج الحكومة الذي نثمن فيه ما جاء من إضافات إلا أننا نسجل بعض الملاحظات فيما يخص الجزء الأول تحت عنوان "الحكم الراشد" وبوجه أخص "إصلاح العدالة".

1 - فكما يقال إن العدل أساس الملك وأنه به تسترجع الثقة لدى المواطنين التي ما فتئت هونها ودائرتها تتسع ولهذا بات من الضروري إصلاح العدالة أمرا واجبا من أجل الإنصاف بين المواطنين وحماية حقوقهم وترقيتها.

نحن في حركة مجتمع السلم نسجل بعد القراءة المتأنية للبرنامج في هذا الإطار أن إصلاح العدالة ارتكز على إصلاحات تقنية وهيكلية هامة دون التطرق إلى الإصلاحات الجوهرية التي تكرس إستقلالية العدالة.

2 - أما فيما يخص إصلاح مهام الدولة وتنظيمها فإننا نسجل غياب التوازن التمثيلي للشعب إذ وسعت دائرة السلطة التنفيذية عن دائرة المنتخبين، بحيث منحت لها صلاحيات واسعة النطاق، وقلصت صلاحيات المنتخبين بحجة تحيين أنماط التسيير المحلي.

نحن نريد تكاملا، لا نريد تناطحا.

فيما يخص التنمية المحلية :

على الرغم من سعي الدولة في سياستها المنتهجة لإحداث تنمية محلية كما جاء في برنامج الحكومة الموقرة، إلا أن هذه السياسة لم تراع التوازن بين تنمية المدن وتنمية المناطق الأخرى. إذ نجد أن المدن تستفيد من مشاريع تنمية في مختلف القطاعات بصورة أوسع من المناطق الأخرى، خاصة الداخلية منها والريفية.

ولاية بسكرة، هل تدرون ما السبب؟ لقد عجز هؤلاء الفلاحون على توفير المياه الصالحة للسقي لمساحاتهم الفلاحية فلبجؤوا إلى المياه المستعملة وبالنظر إلى التعفن الكبير لهذه المياه توفي هؤلاء الفلاحون بسبب الغازات السامة؟ هل تكفي هذه الواقعة لتذكير الحكومة بضرورة العناية التامة بمشاريع السقي في هذه المناطق التي لا مصدر رزق لسكانها سوى القطاع الفلاحي؟.

يتحدث برنامج الحكومة عن استخلاص الطاقة الشمسية من صحرائنا الكبرى، كان الأجدر أن يقدم لنا عرض حال عن حالة المواطنين المزرية من جراء ارتفاع درجة الحرارة، وضعف الإمداد بالكهرباء، حيث أن بعض البلديات لا تصلها الكمية اللازمة لإيقاد مصباح كهربائي واحد ليلا، أذكر على سبيل المثال بلديات ليوة، زربية الولد، بل حتى مقر بعض الولايات مثل مدينة بسكرة والتسعيرة العالية عند الاستهلاك، بالنظر إلى الحاجة المتزايدة لهذه الطاقة. إن استغلال الطاقة الشمسية أمر مهم في المستقبل ولكن حماية المواطنين من مضر الحرارة وتمكينهم من تحسين ظروف معيشتهم من الكهرباء، يبدو لي أكثر أهمية وينبغي إيلائه الأولوية الآن والتركيز عليه.

دعم الحكومة للقطاع الفلاحي طبعاً أصبح أمراً واقعاً... إلا أن الممارسة الميدانية أفرزت صعوبات جديدة، فالفلاحون اليوم يشكون من متابعة البنوك لهم بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم، والمستصلحون في قطاع الامتياز هم في حاجة إلى دعم مباشر لكي لا تذهب الخطوات الأولى التي تمت في هذا المجال سدا، لذا ندعو الحكومة إلى مسح ديون الفلاحين خاصة في المناطق الصحراوية وهي رسالة منهم نقلها عبر هذا المجلس ونؤكد بها بالنظر لما لقطاع الفلاحة من دور استراتيجي في الاقتصاد الوطني. كما نشير في هذا المجال إلى الشكوى الدائمة من الفلاحين.

الرئيس : شكرا السيد إبراهيم ساعو، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود صايم، فليتفضل.

السيد ميلود صايم : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
سيدي رئيس الحكومة،

**الرئيس :** شكرا السيد ميلود صايم، أحيل الكلمة إلى السيد محمد بوالريش.

**السيد محمد بوالريش :** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
سيادة رئيس الحكومة،  
معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،  
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

سعيد بهذه الفرصة التي أتاحت إلي للإسهام في مناقشة بعض جوانب برنامج الحكومة المطروح أمامنا للمناقشة والإثراء والمصادقة عليه.

وقبل الشروع في تناول عناصر مساهمتي في مناقشة وإثراء برنامج الحكومة، أهنيء سيادة رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على تجديد فخامة رئيس الجمهورية الثقة في هذه التشكيلة لمواصلة تنفيذ مهامها النبيلة المنبثقة عن برنامج الرئيس في مسعاه لتمكين البلاد من تحقيق نقلة نوعية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومكانة مميزة على الصعيد الدولي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه باسمي ونيابة عن زملائي بالشكر والعرفان إلى مواطني ومناضلي ولاية سكيكدة الذين منحوا ثقتهم لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني وأرجو من الله أن يوفقنا لأن نكون في مستوى هذه الأمانة الثقيلة التي حملونا إياها.

إن الأهمية التي أولتها مقدمة برنامج الحكومة للجانب المتعلق بالسلم والمصالحة الوطنية لما لهذا الموضوع من أولوية في نطاق تهيئة المناخ الوطني بأبعاده المختلفة لتعزيز مقومات الدولة وعصرنتها على نحو يجعلها أكثر تجاوبا وخدمة لانشغالات المواطنين ويفتح الآفاق أمام مواصلة حركية التنمية من أجل ضمان ترقية سياسية واجتماعية وثقافية تواكب طموحات شعبنا وتطلعه المشروع نحو الرقي والازدهار فإن تلك الأهمية تشكل قناعة مشتركة يتقاسمها الجميع خاصة شريحة المجاهدين الذين وقفوا بحزم وبما يملكون في وجه همجية الإرهاب الأعمى ولم ينتظروا من أحد جزء أو شكرا.

هذا ما ينجم عنه نظرة غير موضوعية للمواطنين في مختلف هذه المناطق.

أما فيما يخص الجزء الثاني الذي له علاقة بالإصلاحات الاقتصادية. نقول.

إن أغلب هذه الإصلاحات مبنية على المحروقات وما ينجم عنه من مداخل هذه الثروة الطبيعية فالسؤال: فما جزائر ما بعد المحروقات؟

الجزء الخامس : التنمية البشرية.

عمدت الحكومة في مجال التربية الوطنية والتعليم إلى التركيز على إصلاح المنظومة التربوية والذي يرمي إلى تحقيق أهداف وفق تدابير للتنفيذ تتمحور أساسا حول الأقطاب الرئيسية الثلاثة منها المربي ومن خلال القراءة لمشروع برنامج الحكومة نسجل غيابا تاما للتكفل بالجانب المعنوي والمادي للدعامة الثانية المتمثلة في المربي في مختلف الأطوار التعليمية، فنتساءل، كيف نحقق تلك الأهداف المتمثلة في التحسين النوعي من التعليم؟ وكيف نضمن نجاحا مدرسيا في هذه الحالة؟.

لهذا نطالبكم سيدي رئيس الحكومة بالتدخل والاعتناء بهذا الجانب المادي.

سيدي رئيس الحكومة،

بالنسبة إلى ولاية سيدي بلعباس فمواطنوها لهم انشغالاتهم وهمومهم فهي ولاية تاريخية وفلاحية كسائر ولايات الوطن مشاكل اجتماعية واقتصادية ورياضية وثقافية. كما لديهم انشغالات وجب على الحكومة الموقرة التكفل بها من أجل إحداث تنمية حقيقية وفعالية وتحسين ظروفهم المعيشية. ويمكن إدراج هذه الانشغالات فيما يأتي :

سيدي رئيس الحكومة،

1 - فيما يتعلق بالطاقة، لقد استفادت بعض دوائر الولاية من عملية ربط شبكة الغاز الطبيعي لصالح المواطنين في إطار تحسين ظروفهم المعيشية، إلا أن هناك دوائر أخرى مازالت إلى يومنا هذا محرومة من هذه العملية وأخص بالذكر دائرة ابن باديس ببلدياتها...

المواطنين والعمل على إنشاء مستشفيات متخصصة في معالجة الأمراض المذكورة أعلاه.

أما على صعيد النقل وخاصة بالسكة الحديدية، فإن من أولويات مطالب سكان غرب ولاية سكيكدة هو العمل على ربط ميناء مدينة القل ذو الأهمية التجارية بخط السكة الحديدية الذي يمر بدائرة تمالوس ومن المعلوم أن الدراسة الخاصة بهذا الخط الممتد على نحو 20 كلم، قد تمت ولم تبق إلا برمجته وتنفيذه، وهناك أيضا ميناء بوادي الزهور دائرة أولاد عطية الذي تمت بشأنه الدراسة ولم تبق إلا إقدام الوزارة المعنية على إنجازه بالنظر إلى ما يفتحه من آفاق واعدة أمام سكان هذه البلدية المحرومة والتي تعاني بظلمة مزمنة خاصة بالنسبة إلى شريحة الشباب.

ولا يفوتني في هذا السياق التذكير بأن سكان جبال القل بدوائرها الثلاث أولاد عطية وعين قشرة والزيتونة يعلقون آمالا كبيرة على إنجاز سد وادي الزهور الذي تمت بشأنه الدراسات التقنية ولم يبق إلا الشروع في الإنجاز من قبل الجهة المعنية، وأن من شأن بناء هذا السد أن يزود سكان المناطق المذكورة بالماء الشروب ويسهم في تنشيط التنمية والسياحة عبر هذه المنطقة ذات الطبيعة الخلابة.

المجاهدون...

**الرئيس:** شكرا السيد محمد بوريش، أحيل الكلمة إلى السيد محمد المهدي القاسمي الحسني.

**السيد محمد المهدي القاسمي الحسني:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
سيدي الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زملائي النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ الجميع وآتمنى لهم مزيدا من التوفيق، جاء في المحور الرابع من محاور استكمال مسار إصلاح العدالة حيث عن سياسة عقابية متجانسة وفعالة من أجل محاربة اللصوصية والرشوة والمخدرات، وأفاض البرنامج في الحديث عن الرشوة وأثارها

نضمن برنامج الحكومة المعروف للمناقشة والذي اتسم لأول مرة بالمنهجية العلمية والشمولية المتكاملة بين كافة القطاعات، كما أنه تبنى استراتيجية صناعية واضحة المعالم، وتأخذ فيها المصالحة الوطنية بعدها كمحور أساسي لضمان تنفيذ هذا البرنامج الذي يقترن بإيلاء عناية للموارد البشرية، على اعتبار أن الجزائر تعد من بين الدول المتأخرة في هذا الميدان، رغم ما لهذا الجانب من أهمية وألوية في أية تنمية مستدامة وإجمالا، فإن هذا البرنامج قد تميز بنظرة مستقبلية طموحة على المدى البعيد.

عصرنة الإدارة: إن عصرنة الإدارة وجعلها أكثر استجابة وخدمة لقضايا المواطنين ترتبط إلى حد بعيد بإعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي الذي لم يعد يتجاوب مع واقع الزيادة المعتبرة في عدد السكان بما يترتب عن ذلك من صعوبة التحكم في إنجاز مشاريع ضخمة في مسعى إحداث تنمية شاملة ومتوازنة كما يطرحها برنامج فخامة الرئيس.

التنمية المحلية: إن الإمكانيات المالية المعتبرة المتوفرة حاليا تجعل الدولة قادرة على تخليص سكان المناطق الريفية من التهميش وتردي أوضاعهم المعيشية، علما أن سكان هذه المناطق هم الذين تحملوا العبء الأكبر خلال ثورة التحرير وعلى الدولة اليوم أن تتحمل مسؤوليتها من خلال التكفل بمشاكلهم وانشغالهم وتمكينهم من شروط الحياة الكريمة المتمثلة في السكن والصحة والطرق والمدارس والإنارة الكهربائية والمياه والهاتف إلخ...

وفي هذا الإطار، وعلى صعيد القطاع الصحي، فإن ولاية سكيكدة تعاني أمراضا مزمنة كثيرة منها الربو والحساسية والسرطان والأمراض الوراثية وفق الدم خاصة على مستوى بلدية بن عزوز، وتعود أسباب هذه الأمراض لتلوث المحيط بفعل المواد السامة التي تفرزها المناطق الصناعية ومنها: مصنع الزئبق ومعمل الإسمنت بحجار السود والمنطقة البتروكيمياوية بسكيكدة، أضف إلى ذلك النقص الفادح في المرافق الاستشفائية رغم أن هناك مستشفى بسعة 240 سرير تقرر إنجازها منذ عشرينين خلتا، لكنه لم ير النور، وكذا المستشفى الخاص بالحروق الخطيرة مما يستدعي التعجيل بإنجاز هذه المشاريع ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى

أصبحت ظاهرة عادية ليست محل اهتمامنا، ونطالع يوميا أخبارا عن حالات الانتحار في هذه الجهة أو تلك فهي ظاهرة أيضا غريبة عنا ما فتئت تتنامى يوما بعد يوم، ونقرأ ونسمع عن تنامي عدد الأطفال غير الشرعيين ومؤخرا طالعنا في إحدى صفحات الجرائد الوطنية استطلاعا عن فئة الشواذ جنسيا في الجزائر فئة تزعم أن لها وجودا ويجب التعامل معها كواقع وتطالب بحقوقها على غرار ما هو معمول به في الدول الغربية بدعوى الحرية الشخصية، أية حرية شخصية هذه؟ وأي واقع مأساوي هذا الذي نعيشه؟ وما الذي يراود مجتمعنا؟

إن كل جزائري شريف تسري في عروقه قطرة دم واحدة من الغيرة الوطنية ليشعر بالوجل وبالعار يلطخ جبينه وهو يطالع مثل هذه الأخبار.

سيدي الرئيس،

إن أزمنا في جوهرها أزمة أخلاق وقيم ومثل وإذا استمر الوضع على ما هو عليه ولم نتدارك الأمر قبل فوات الأوان، إن لم يكن فات فعلا، فإننا نخشى أن يأتي علينا حين من الدهر يصبح فيه الحديث عن الرشوة والمخدرات نوعا من الثرثرة الذي لا طائل من وراءه في ظل واقع مزر تنحدر فيه إنسانية الإنسان الجزائري إلى درجة الحياة البهيمية التي لا تتقيد بضوابط ولا تلتزم بحدود وإن جبالا يعيش في ظل هذا الواقع، لهُو جيل تائه ضائع قد يفرط في الوطن كل الوطن بأبخس ثمن.

سيدي الرئيس،

أكرر وأؤكد أن أزمنا أزمة أخلاق ومثل وقيم، ولتدارك الوضع لا بد من التصدي للظواهر الآتفة الذكر بكل صرامة وحزم مع تشديد العقوبة على مقترفيها، يضاف إلى ذلك المبادرة، وبأسرع وقت ممكن، بإعداد خطة علمية مدروسة لسياسة تربوية شاملة وناجعة يشترك في وضعها خبراء وباحثون في علوم التربية والاجتماع والدين...

الرئيس: شكرا السيد محمد المهدي القاسمي الحسني، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر رابحي، فليفضل.

السيد لخضر رابحي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد.

السيئة على الاقتصاد والأمن وصحة المواطنين، ورد أسباب انتشارها إلى انفتاح السوق وتحرير الاقتصاد وانعدام أنظمة صارمة للرقابة والعولمة والتعقيدات التكنولوجية ولدي على ما ورد في هذا المحور جملة من الملاحظات:

أولا: إن التشخيص المادي الصرف لهذه الظاهرة تشخيص بجانبه الصواب كونه يرجع أسباب انتشارها إلى عوامل اقتصادية وإجرائية بحتة، والحال أن هناك عوامل أكثر أهمية تتعرض لها في حينها.

ثانيا: لا يكفي وضع سياسة عقابية أكثر فعالية لمواجهة هذه الظاهرة وإن كنا نعتقد أنها ضرورة حتمية لكون ذلك يعد بمثابة مسكنات للمرض ولا يستأصله.

ثالثا: إن الرشوة ليست الآفة الوحيدة التي تنخر كيان المجتمع، فهناك آفات أخرى أكثر خطورة تصيب الإنسان في جوهره، في شرفه، ولبه، في كيانه كإنسان.

رابعا: إن ظاهرة الرشوة نمت وانتشرت في ظل محيط عام موجود سمته السائدة الانحطاط الخلقي المتمثل في إشاعة الفاحشة وانتشار الرذيلة ومظاهر الانحلال والميوعة والاستلاب الفكري والحضاري والتقليد الأعمى غير الواعي وقد ساهم في تكريس هذا الواقع الأخلاقي الوضع جملة من العوامل أذكر منها:

انتشار دور الفسق ومحلات اللهو والمجون وأماكن استهلاك الخمر التي تتحرك السلطات لمحاربتها في حملات ظرفية حيننا وتغض الطرف عنها أحيانا كثيرة.

ضف إلى ذلك كله مهرجانات اللهو والعريضة والمجون التي تذاق فيها الأغاني الهابطة التي تدعو صراحة إلى الفاحشة والرذيلة وتحث عليها تحت عنوان تشجيع الفن وما هو بفن إذ هو إلى العفن أقرب منه إلى الفن والمؤسف أن هذه المهرجانات يصرف عليها من أموال الخزينة العمومية أي من أموال الشعب.

سيدي الرئيس،

إن هذا الواقع الأخلاقي المتردي أفرز جملة من الظواهر كانت إلى عهد قريب غريبة عن مجتمعنا فأصبحنا نطالع يوميا على صفحات الجرائد جرائم زنا المحارم وكأن الزنا في حد ذاتها

إن الجزائري اليوم ومع الأسف الشديد لا يشعر بالاطمئنان ولا بالتحسن. صحيح أنه يرى عمارات تبنى هنا وهناك لكنه غير معني بها، يرى أموالا تتدفق من البنوك، ولكنه غير معني بها، يرى مشاريع هنا وهناك لكنه غير معني بها، ولم يعد معني حتى بالانتخابات كما حدث في 17 ماي مؤخرا، لم يعد معني بالفعل السياسي ولا بالفعل الانتخابي لأنه يشعر أنه لم يجد موقعه في هذه الجزائر، لأننا نعتقد، سيدي رئيس الحكومة أن الفساد يلتهم ثلثي أموال مشاريع الدولة الجزائرية.

إن لسان حال المواطن الجزائري اليوم يقول: انخفض سعر البترول في سنوات مضت فكنا نعاني، وعند ارتفاعه إلى معدلات كبيرة بقينا نعاني فهطلت الأمطار بقيت المعاناة وقلت في أيام الجفاف بقيت المعاناة نفسها، وفي سنوات اللأمن كانت المعاناة وظلت نفسها في سنوات الاستقرار. لما كان احتياطي الصرف في الحضيض كانت المعاناة، عندما وصل إلى أكثر من 80 مليار دولار بقيت المعاناة نفسها. وفي ظل الأحادية هناك معاناة وبقيت نفسها في ظل التعددية. فأين يكمن المشكل إذن بالنسبة إلى الجزائريين؟ إنني أعتقد، سيدي رئيس الحكومة، أنه لو ارتفع سعر البترول إلى 200 دولار وصل احتياطي الصرف إلى 300 مليار دولار فلن يتحسن حال الجزائريين لماذا؟ لأنني أعتقد أننا في حاجة إلى إصلاحات كبيرة وأساسية تمس نمط الحكم وأمور الدولة وأمور التسيير وتعطي الجدية الكبرى لإحداث تغييرات حقيقية وترسخ التعددية وتبتعد عن منطق الحكم الفردي، وتسير أكثر إلى التسيير الشفاف ولذلك كل المآسي التي يعانيها الجزائريون هي ترجمة لحالة قلقة ومستغربة، محتاجون جميعا إلى تداركها.

السيد رئيس الحكومة، أعتقد أن البلد ما يزال، حسب تقديري الشخصي يسير وفق ديمقراطية مسرحية أو شبه ديمقراطية وما تزال التعددية في الجزائر مجرد ديكور، وما تزال الرغبة في التراجع عنها واردة أو مطروحة، وإنني أذكر سيدي رئيس الحكومة، أننا كحكومة وأحزاب في حاجة إلى حماية البلد بترسيخ هذه التعددية، ومحتاجون إلى حماية البلد من خلال ترسيخ منطق الحرية والديمقراطية وترك الحكم فعلا للشعب، لأننا نشاهد اليوم أمام التحولات التي تحصل في إقليمنا أو محيطنا الدولي أن الدول الكبرى أصبحت تسقط في مشاهد درامية مؤسفة ومحزنة، كل الفلكلور الذي يحدث لا ينقذ تلك

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتقدم في البداية بالشكر الجزيل لمواطني الجزائر العاصمة على الثقة التي وضعوها في قائمة حركة مجتمع السلم، ونسأل الله أن نكون عند حسن ثقتهم.

ثانيا، ونحن في ظلال الذكرى الرابعة لرحيل فقيد الجزائر الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله تعالى، وبهذه المناسبة ومن خلال شخصكم الكريم، سيدي رئيس الحكومة، أود نقل رسالة إلي فخامة رئيس الجمهورية لرد الاعتبار لفقيد الجزائر الشيخ محفوظ نحناح على الأقل بتسمية كبرى الجامعات أو الشوارع أو إحدى الفضاءات المهمة على اسم هذا الرجل الذي يستحق لأنه قدم للجزائر الشيء الكثير لانقاذها في سنوات الجمر ووقت الاضطراب وقت كان فيه كثير من المسؤولين في حالة الفرجى والمراقبة والانتظار.

لا أود أن أتحدث كثيرا عن النقاط الإيجابية في برنامج رئيس الحكومة فإننا في حركة مجتمع السلم تعودنا على أننا نثمن النقاط الإيجابية ونقول: لمن أحسن أحسنت ولمن أساء أسأت، نحن ندعم كل النقاط الإيجابية للحكومة الجزائرية وللدولة الجزائرية ونفخر بكل إنجاز أنجزته في إطار مبادئ الإسلام وثوابت الأمة ومصصلحة الشعب، لذلك نعتبر قانون الأسرة في الجزائر مفخرة للدولة الجزائرية لأنه مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية، ونعتقد في دولة الحكم الراشد أن الدستور ماهو إلا معبر عن تطلعات الشعب وثوابته وإرادته.

سيدي رئيس الحكومة، لا أود التدخل في تفاصيل البرنامج لأنني أؤمن أننا نملك دائما برامج جميلة ووثائق محترمة وطموحة ولكن فرق كبير بين دولة الوراق ودولة الواقع بين الدولة والمجتمع في الوثائق والأوراق وبين الدولة والمجتمع في واقع الجزائريين اليوم.

الأزمات والظروف مما يجعلنا كنواب نفتخر أن ننتمي لأمة كهذه وما علينا إلا أن ننبذ الخلافات ونعزز توحيد الرؤى من أجل جزائر عصرية وديمقراطية تتفجر فيها الطاقات البشرية وتتححر فيها الإبداعات وتبرز فيها الكفاءات.

وإنه من غير الممكن أبداً أن نتغافل في مثل هذا الوقت عن القضايا المصيرية خصوصاً ونحن نعيش عصر العولمة والتكتلات الدولية مما يحتم علينا أن نجعل أزمات بلدنا المعارضة الوحيدة التي من حقنا أن نتبارز من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها وذلك من خلال السهر الدائم والجهد المستمر من أجل تحقيق أهداف البرنامج المطروح آماناً للمناقشة كعربون محبة ووفاء منا لرئيس الجمهورية في مسعاه الذي من خلاله تحقيق طموحات الشعب الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه الإجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم

بعد إطلاعي على البرنامج أبيت أن أشارك في المناقشة بما يأتي :

- لتحقيق أهداف البرنامج فلا بد من إحترام ضمانات نجاحه والحفاظ عليها وتسريع آليات التنفيذ.

- قطاع التربية : رغم دعمنا المطلق للجهود المبذولة في إطار إصلاح المنظومة التربوية وتثمينها لأشواط التي قطعتها إلا أننا نرى عائقها الوحيد هو عدم إصلاح الظروف الإجتماعية للمعلم والأساتذ فهي عنصر هام لإكمال إصلاح المنظومة التربوية.

- الثقافة : ضرورة تأطير دائم للمراكز الثقافية ودور الشباب وفتح أقسام دراسية بها لتلقي دروسها في التاريخ الثقافي وتعلم الموسيقى واستثمار الرصيد الثقافي الوطني بدل الطابع اللاتقافي المنتهج حالياً.

- الإقتصاد : لنصل إلى بناء واعتماد نظام إقتصادي أساسه كرامة الإنسان ورفاهية المجتمع فلا بد من محاربة إقتصاد الريع السريع ومحاربة آفة الرشوة والبيروقراطية في التسبير والعمل على تعزيز وتساوي الفرص بين القطاعين العام والخاص والمحافظة على أسس التوازن والتكامل بينهما.

- الفلاحة : دعم سياسة تحسين الوسط الريفي عبر القنوات والأجهزة الحكومية لتحقيق التكافؤ الإجتماعي ونثمن التجربة القصيرة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وتسخير إمكانيات أكبر لبلوغ مستوى طموحات الفلاحين. والإهتمام أكثر بفتة

الدول من السقوط، كل الفلكلور الشعبي الذي تحدثه الحكومات لا ينقذ تلك الشعوب من السقوط، فنحن محتاجون فعلاً إلى إرجاع الثقة في مؤسساتنا، والدولة الجزائرية والأحزاب تملك هذه القدرة وما تزال النية موجودة، لكن لا بد من الاستفادة من التحسن الحاصل في احتياطنا المالي أو التحسن في الأمن والاستقرار أو التحسن كذلك في علاقات الجزائر الإقليمية والدولية لإحداث تحولات وقفزات نوعية يشعر من خلالها المواطن أن الجزائر قد بدأت فعلاً تتحسن. من المسؤول سيدي رئيس الحكومة عن اليأس الحاصل في الجزائر؟ من المسؤول عن الإحباط الحاصل في الجزائر؟

إذا تحدثنا عن الشباب، هم يشكلون قرابة 70٪ فلم يعد يؤمن أغلبيتهم بأي شئ في الجزائر هم أكثر كتلة إمتنعت عن التصويت في الإنتخابات الماضية و هم أكثر الكتل التي تمتنع عن الفعل السياسي، فلا بد سيدي رئيس الحكومة من إرجاع جدية أو رد الإعتبار للفعل الإنتخابي وهذا يتطلب سيدي رئيس الحكومة تمكين الأحزاب أولاً من مراجعة...

الرئيس : شكرا السيد لخضر رابحي، أحيل الكلمة إلى السيد خير الدين بعلي.

السيد خير الدين بعلي : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني

السيد رئيس الحكومة

السيدات والسادة الوزراء

زميلاتي زملائي النواب

السادة ممثلي الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

من تقاليد دراسة أي برنامج حكومة إثراء أو تغيير أو إلغاء فصل أو باب من البرنامج المقدم أمام المجلس.

وما دمننا ناقش برنامج حكومة تسهر على تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية فالتقاليد والطرق تختلف باختلاف أهمية الأهداف وسمو عظمتها قدر المنجزات المنتظرة منها تحقيق رقي ورفاهية المجتمع الجزائري الكريم والصامد أمام كل

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،  
السيدات والسادة النواب المحترمين،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،  
أود أن أهنئك لانتخابك رئيسا للمجلس الشعبي الوطني الموقر،  
كذلك أهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة  
التي منحها إياهم فخامة رئيس الجمهورية من أجل تجسيد  
برنامج رئيس الجمهورية ميدانيا.

السيد رئيس الحكومة،  
مما لا شك فيه أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية قد بلغ إلى  
حد كبير مسعاه وحقق الأهداف المرجوة منه على جميع الأصعدة،  
حيث دعمت جميع القطاعات ذات الأهمية بمرافق ومنشآت  
جديدة بدء بشق الطرقات إلى إنجاز أقطاب الجامعات  
والثانويات والمستشفيات ودعم الفلاحة والفلاحين، وبناء  
السدود والموانئ والمطارات ولكن لا يجب أن ننكر وجود  
نقائص على مستوى التطبيق، فمحور الارتكاز في نجاح أي  
برنامج أو فشله هو الفرد ومهما تكن النوايا صادقة فإن لم  
تستكمل بإرادة صادقة ونجاعة فلن تتحقق القفزة التي نرغب  
في الوصول إليها، وعلى هذا الأساس يجب أن نولي أهمية  
للقطاعات المنتجة للموارد البشرية ويأتي على رأسها  
المؤسسات التربوية من المدرسة إلى الجامعة، وكذا القطاعات  
الموضوعة تحت تصرف الفرد وفي خدمته مثل المستشفيات  
ومؤسسات إعادة التربية والعدالة.

إن العناية بالفرد هي المنطلق الصحيح لبلوغ كل الأهداف ولعل  
من أهم العوامل المساعدة على الخروج من الأزمة، نذكر  
الاستمرارية وتحديد الأهداف بوضوح ودقة وأن تكون خاضعة  
لمقياس وطموح ومعلومات الآجال،

إن السياسة الاجتماعية فشلت في تكوين الأفراد القادرين على  
رفع التحدي، حيث ماتزال تراود مكانها ونتيجة ذلك مانزال  
تنخبط كدولة في التدخل اليومي، لتوفير السكن والعمل

مربي المواشي عبر المناطق السهبية بمشاركتها الفعالة في  
التنمية الاجتماعية والإقتصادية بالإستماع إلى إنشغالات  
وإهتمامات الفلاحين ونتمن عملهم بمختلف الطرق الضرورية  
لإحداث ثروة بديلة لصادراتنا البترولية الزائلة وبالتالي ضمان  
مستقبل أجيالنا الصاعدة.

دعم عملية بناء السدود واستغلال المياه السطحية بدل ضياعها  
عبر الشطوط والبحار.

- الإعلام : رغم دعمنا الكامل للخطوط العريضة لحرية الإعلام  
إلا أننا في حاجة إلى إعلام هادف لخدمة التنمية الإقتصادية  
والحس الوطني وذكر الإيجابيات بجانب السلبيات لكي نربي  
أجيالا غاضبة.

بالنسبة إلى الشباب والرياضة : إذا كان لا بد لنا من إعطاء أهمية  
كبرى للشباب الجزائري فنحن ملزمون بالعمل على تعزيز كرامته  
بتوفير مناصب عمل دائمة للمؤهلين مهنيا ومنحة تصون كرامة  
وكبرياء الشباب الجزائري صاحب الغيرة الوطنية وإعادة النظر في  
تسيير قطاع الشبيبة والرياضة وجعل الرياضة علما وفنا وممارسة  
وتربية وأن نجعل من الملاعب والقاعات الرياضية أماكن رقي  
للحياة الاجتماعية وفضاء لتحسين الجوانب الصحية لا أماكن  
للهو والشغب والعنف نتيجة تحييدها عن وظيفتها.

وأخيرا هنيئا لكم سيدي رئيس الحكومة على استمرارية الثقة  
فيكم على رأس الحكومة. وهنيئا للسيد رئيس المجلس  
الشعبي الوطني، وهنيئا للسادة أعضاء الحكومة.

وأزف تشكراتي وعرفاني بالجميل لكل المواطنين الذين  
انتخبونا عبر إقليم ولاية المسيلة وبالخصوص بلديات بوسعادة،  
مسيف، الخبانة، سيدي عامر، تامسة، المعاريف، سيدي  
عيسى، عين الخضراء، المسلة وأولاد بوسعادة. ووفقكم الله  
إلى ما فيه خير والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد خير الدين بعلي، أحيل الكلمة إلى السيد  
عبد الرحمن بن الحاج جلول، فليتفضل.

السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول : شكرا سيدي الرئيس،  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بخصوص الانشغالات المحلية...

**الرئيس :** شكرا السيد عبد الرحمن بن الحاج جلول، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد الصالح لطيفي.

**أحمد الصالح لطيفي :** بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، معالي الوزراء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أحيي من على هذا المنبر سكان ولاية سوق أهراس المجاهدة ونشكرهم على الثقة التي وضعوها فينا، في الانتخابات.

سيدي الرئيس،

ورد في برنامج حكومتكم أن قطاع النقل بالسكة الحديدية قد خصص له مبلغ مالي قدره 1300 مليار دينار، وتمتد الشبكة الآن على خط طوله 3200 كلم وسوف يدعم بخط طوله 1300 كلم في برنامجكم، هذا مشروع عظيم ومهم لبلد مثل الجزائر، ويوجد من بين هذه الخطوط الخط الرابط بين الحجار والونزة مرورا بخمس ولايات وهي عنابة والطارف وقالمة وسوق أهراس وتبسة وهو الخط الوحيد المكهرب وهو خط لنقل البضائع ويعتمد عليه مصنع الحجار للحديد في نقل المواد الأولية من منجم الونزة إلى مصنع الحديد بعنابة، وللأسف الشديد نرى الشركة الهندسية للتحويل وتصنيع الحديد تخفض النقل عبر السكة الحديدية المخصصة لهذا الغرض وتلجأ إلى النقل بشاحنات ذات الحجم الكبير، ويصل عددها إلى 300 شاحنة وأزيد يوميا على مسافة 100 كلم من منجم الونزة إلى مصنع الحجار، وهذا ما تسبب في تدهور الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 81 والطريق الوطني رقم 82.

هذه الطرقات التي تتدهور حالها يوما بعد يوم، أنفقت الدولة الجزائرية عليها أزيد من 270 مليار سنتيم ونظرا إلى قدم هذه الشاحنات وكثرتها، فإنها تتسبب في الكثير من حوادث المرور القاتلة وعرقلة حركة المرور عند عبورها وسط هذه المدن مما

ومختلف الخدمات للمواطنين وبالمقابل لم ترق سلوكات هؤلاء المواطنين إلى مستوى التطور الحاصل في ميادين أخرى.

يجب هنا أن نبحث عن الخلل، وإننا نعتقد بأن الإصلاحات وحدها لا تكفي في غياب انخراط الفرد مهما كان موقعه من هذه العملية، إذ ما يزال قطاع التربية يتخبط في مكانه وما تزال جامعاتنا رغم كل الإنجازات الضخمة عديمة الفعالية وما يزال المواطن يشتكي من العدالة وإن لم تكن الذاكرة فكم مرة وظفت فيها كلمة الإصلاحات عبر جميع المراحل، فما هي النتائج؟ لا يمكن بناء مستقبل بلد مثل الجزائر بحلول استعجالية يجب التوقف قليلا ونفكر ثم نقرر ماذا نعمل وتتعلم كيف ننطلق من نقطة الصفر إن اقتضى الأمر، ويجب التحاور لإزالة كل العراقيل.

يجب أن تؤدي المدرسة الجزائرية دورها وكذلك الأمر بالنسبة إلى العائلة والمحيط، فأصبح من الضروري إسقاط الإصلاحات على ذهنية المواطنين وأن نصنع تقاليد خاصة بهم في كل المجالات، فالأموال التي ضمنت في دعم القطاع الفلاحي لم تكن لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ هرب منها ما هرب واستعمل بعضها في أغراض أخرى وتعلم بعض الجزائريون حيلة أخرى وهي كيفية الحصول على هذه الأموال.

إن استعادة أجهزة الدولة لدورها في الرقابة والردع عمل مرافق لإنجاح أية سياسة بدل الفوضى والتسيب كما لا تفوتني هذه الفرصة لنقترح إعادة النظر في النمط الحالي لتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية لأننا لا نريد أن نعلم أبنائنا الجلوس أمام مقر البلدية أو الولاية لانتظار فرصة الحصول على عمل بهذه الكيفية.

وما يزال قطاع الصحة هو الآخر بحاجة إلى إعادة النظر في السياسات الرامية إلى إصلاحه دون تحقيق أية نتيجة في الميدان ماعدا بعض الاجراءات الخفية التي لا أثر لها، وإذ نشم الجهد الجبارة التي تبذلها الدولة وكل إداراتها سواء محليا أو وطنيا لاستعادة الأمل وتقوية ركيزة التضامن الوطني ومواكبة العولمة، ونؤكد أيضا أن امتلاك المعرفة هو سلاح للعيش وسط هذا العالم المتوحش، فيجب أن نسخر ميزانية إضافية للبحث العلمي والتكنولوجيا وكذا لقطاع الإعلام والاتصال، كونه عنصر هام في معادلة التنمية، هذا ما أود أن أعقب على البرنامج.

السيد يمينة عناني : شكرا  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم،  
سيدي الرئيس،

سمحت دراسة برنامج مشروع الحكومة بالتطرق إلى قطاعات عديدة نراها في حزب العمال مهمة وحساسة في الوقت نفسه فقطاع البيئة الذي خصص له برنامج الحكومة حيزا كبيرا نظرا إلى مكانته والمشاكل التي تطرح يوما بعد يوم سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فعند قراءتي لبرنامجكم لفت انتباهي المقطع الذي ينص على:

يستند هذا البرنامج إلى أعمال مكيفة من أجل حماية التنوع البيئي وتثمينه، ويرمي إلى الحفاظ على المساحات المحمية ذات الحجم الصغير تهيئتها، ولهذا نحن في حزب العمال نعتبر أن حماية البيئة من الأهمية بمكان، لما لها من علاقة بمكافحة التلوث وصون التراث الوطني والموارد الطبيعية وحماية الأنواع الحيوانية التي هي في طريق الانقراض، وأيضا بالسيادة الوطنية، حيث أصبحت هذه المسألة تستخدم من قبل مراكز القرار الدولية لفرض وصايا أجنبية عن طريق تدخل منظمات غير حكومية دولية.

تشكل السياسة البيئية الحسنة، مصدرا هاما في إحداث مناصب شغل عن طريق تطوير مفتشيات والبحث العلمي وصناعة تحويل نفايات قابلة للرسكلة والتي تسمح بحماية الطبيعة.

وقد بذلت جهود كبيرة بخصوص حماية البيئة، منذ إنشاء وزارة مخصصة لها، والتي أصدرت قوانين عديدة، لكن هذه المساعي تعترض طريق تجسيدها سياسة الخصخصة و عقود الامتياز والمناولة، حيث أن القطاع الخاص هدفه الوحيد يتمثل في كسب الربح على حساب المقاييس البيئية. ومن أجل الحفاظ على الثروات الطبيعية والأنواع الحيوانية النادرة، فإننا في حزب العمال ندعو إلى إلغاء القوانين المتضمنة التنازل عن البحيرات

يسبب في ازعاج السكان ليلا ونهارا وهو أمر غير مقبول، لذلك نطلب من سيادتكم فتح تحقيق بخصوص هذا الملف.

ونحن نعرف أن سبب لجوء هذا المتعامل الأجنبي للتعامل مع الخواص هو التهرب الضريبي، لأن هذا الأخير يعلم أنه إذا لجأ إلى خدمات شركة وطنية سيتعامل ب... والفواتير والدفع بالصكوك، أما تعامله مع الخواص فيكون نقدا وتسهل له التهرب، وتصبح بذلك مراقبته من قبل الدولة خاصة الضرائب.

سيدي رئيس الحكومة،  
إن سكان ولاية سوق أهراس يطالبون وبإلحاح بإعادة النظر في قانون الجمارك وخاصة قانون المناطق الحدودية الجمركية، لأنه لا يلائم سكان المناطق الحدودية، وهو قاسي عليهم.

ولقد علمنا مؤخرا أن وزارة المالية أوفدت لجنة إلى ولاية تبسة ولكن نتساءل أين وصلت هذه اللجنة؟ ويقال أن هناك مرسوما مازال على مكتب السيد وزير المالية، فبعد أحداث تبسة بقيت كل المناطق الحدودية تعاني هذا المشكل. وعليه نسأل السيد وزير المالية: أين وصلت هذه اللجنة؟

سيدي رئيس الحكومة،  
نطلب من سيادتكم تسجيل صندوق خاص بتنمية المناطق الحدودية لإحداث التوازن على غرار الصناديق التي أحدثت ومنها صندوق الجنوب وصندوق الهضاب، للقضاء على البطالة والفقر...

ونطلب من السيد وزير العدل حافظ الأختام التعجيل في فتح مجلس قضاء بوسق أهراس، إذ مازال سكان هذه الولاية مرتبطين بمجلس قضاء قالم، لذا نطالب بالتعجيل في هذا المطلب.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد الصالح لطيفي، وأحيل الكلمة إلى السيدة يمينة عناني، فلتفضل.

حديقة محمية طبيعيا وأستطيع أن أقول إنه لا توجد مثلها في افريقيا، كما أنها تعد مفخرة الجزائر لما تلعبه من دور في البيئة والطبيعة والتجارب. وقد ذكرتم سيدي رئيس الحكومة، أهمية البيئة في برنامجكم، فكيف تقررون اليوم تحويل حديقة التجارب إلى مؤسسة ذات طابع إداري تحت السلطة الولائية علما أن دورها ليس إداريا بل طبيعيا؟ وصرخة عمال هذه الحديقة من مهندسين ومختصين الذين نزل عليهم القرار كالصاعقة، دون استشارة أهل القطاع، يسألون عن مصيرهم؟

سيدي رئيس الحكومة،

إن هذا القرار لا يخدم البتة مصلحة البتة، وتحويل الحديقة عن طابعها الأصلي يشكل خطرا كبيرا جدا، فلا بد من إلغاء هذا القرار ومنح الثقة للمختصين والمحافظة على حديقة التجارب ومنها نستطيع أن نفكر في دعمها وتشجيع الإطارات والعمال على مواصلة عملهم النبيل.

سيدي رئيس الحكومة،

هناك قضية أسالت الكثير من الحبر، تتعلق بمرور الطريق السيار شرق - غرب، على بحيرة الطرف والتي أخذت بعدا ليس وطنيا فحسب بل دوليا أيضا، ونحن نعلم جيدا أنه عندما يتعلق الأمر بمشروع كبير يتطلب غلafa ماليا معتبرا، يحدث صراعات في مستوى السوق ويفتح الشبهات والأطماع، ولهذا...

الرئيس: شكرا السيدة يمينة عناني، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد جلوط، فليفضل.

السيد أحمد جلوط: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة، والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

أتقدم إلى سيادتكم بتنهاني الحارة، كما أتقدم إلى سيادة رئيس الحكومة والطاغم الحكومي بتنهاني الحارة على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الجزائرية، بداية ببحيرتي "أبرية" و"الملاح" بولاية الطارف، واللنان أنجز عنهما استغلال وحشي لأنواع الأسماك والحيوانات المحمية التي أضحت معرضة للانقراض، ولذا يجب منع صيد هذه الأنواع الحيوانية المحمية كالغزال والفنك. ومن أجل حماية الغابات والحدائق ومنع نهب الثروات الغابية وحماية الشواطئ ورمالها من النهب، نقترح إلغاء عقود الامتياز لصالح الخواص من أجل السماح لجميع المواطنين الجزائريين بالتمتع بهذا الفضاء من الحرية، وكذا حماية النظام الإيكولوجي، وهنا أريد أن أعرج على نقاط مهمة، في نظر حزينا وهي كما لا يخفى على أحد عملية نهب رمال سواحلنا والوديان، والأضرار الناجمة من هذا النهب على رمال الوديان والذي يؤثر سلبا على الطبقة الجوفية....

وعلى صعيد آخر، ورغم وجود قوانين صارمة تنظم نشاط الملاحة البحرية، هناك تجاوزات من خلال التخلص من نفايات البواخر في عرض البحر، مما يستدعي إيجاد طرق لسن قوانين صارمة لمنع التلوث الذي سيكلف ثمنا باهضا لتهيئته من جديد، كما سيعرض الثروة البحرية للهلاك.

وفي جانب آخر، لاحظنا الاهتمام الذي أولته الحكومة للمناطق الجبلية، لهذا نرى في حزب العمال ضرورة دعم تهيئة المرتفعات الجبلية والمحافظة على البيئة وإيجاد مناصب شغل في الزراعة الجبلية، لأنه ولحد الآن لم تمنح الأهمية اللازمة لهذا الجانب.

وهنا أريد التركيز على نقطة مهمة جدا، وألح على أخذها بعين الاعتبار وأن توليها الحكومة العناية بصفة عامة ووزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة بصفة خاصة وتعلق بعملية تهريب المرجان، هذه المادة النادرة والباهضة الثمن، أصبحت موردا لمافيا تهريب المرجان وما ساعدها هو منح الامتياز للشركات المتعددة الجنسيات للاستغلال، في حين لم تستثمر الدولة من خلال الاستثمارات العمومية في هذا المجال الذي يضمن الربح من جهة ويحافظ على هذه المادة من جهة أخرى. إننا نلح على أنه لا بد من توقيف عقود الامتياز لهذه المادة وتحجيدها. فالجميع يطالعون الصحف ويعرفون ما يجري في هذا القطاع، فلا بد من إيقاف هذه الظاهرة.

كما تجدر الإشارة إلى أمر مهم جدا، فمن منكم لا يعرف حديقة التجارب "بالحامة"، فهي الرئة التي تتنفس بها العاصمة، وهي

سنتين أو أكثر، مما لا يتطابق والقواعد الاقتصادية ولا يقبله العقل، حيث أن المدة المعمول بها لرد هذه المستحقات لا تتجاوز 17 يوما في الدول الأخرى.

### 3 - التنمية الفلاحية :

وأخص بالذكر، تعزيز مكنته النشاط الفلاحي عن طريق صيغة القرض بالإيجار لفائدة الفلاحين، بحيث لم تعط هذه العملية النتائج المرجوة لأسباب عديدة، منها:

1- عدم منح الفلاح فرصة اختيار العتاد المناسب للنشاط الفلاحي، مما يؤثر سلبا في الإنتاج كما وكيفا.

2- عدم تتبع العتاد الفلاحي من قبل مؤسسة تسويق العتاد الفلاحي.

### سيدي رئيس الحكومة،

تجدر الإشارة إلى قضية مهمة جدا، يشكو منها فلاحو ولاية الوسط منها خاصة البلدية من مفتاح إلى وادي جر في وقت الحصاد، تتمثل في تعطل آلات الحصاد، ولم تؤد هذه المؤسسة واجبها.

لذا أرجو من سيادة رئيس الحكومة، منح تسهيلات لفائدة الفلاح في اختيار المؤسسة والعتاد الفلاحي المناسب له..

أما بخصوص التنمية المحلية، نرجو من سيادة رئيس الحكومة وضع مشاريع لبناء السكنات في الأحياء المحرومة وأخص بالذكر النحاوة، الريحان، عين الرمان، الأكثر ضررا، أما فيما يتعلق ببلدية موزاية، فرغم تعليمات والي الولاية- وهو مشكور على ذلك- نلاحظ نقائص عديدة منها :

1- نقص النظافة، فحشرات الناموس مثلا أحدثت مشاكل عديدة خصوصا للأطفال،

2- نقص المياه الصالحة للشرب،

3- عدم ترميم الطرقات، فهي غير صالحة للاستعمال،

4- غلق الملعب منذ ثلاث سنوات ولم تنطلق به الأشغال بعد.

وبهذه المناسبة، أرجو من سيادة رئيس الحكومة إصدار تعليمات صارمة بخصوص استعجال ترميم هذا الملعب،

سيداتي سادتي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
الأسرة الإعلامية،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل كل شيء، أتوجه بالشكر الجزيل إلى مواطنات ومواطني ولاية البليدة خاصة دائرة موزاية، على ثقتهن التي وضعوها في شخصي، كما أدعو المولى عز وجل أن ينعمني بقوة وعزيمة لخدمة البلاد والعباد.

### السيد الرئيس،

بعد تصفحي لبرنامج الحكومة، وهي مشكورة على تقديمها لهذا البرنامج الغني والثري، نسجل الاقتراحات الآتية:

### 1 - إصلاح المنظومة المالية والمصرفية :

وأخص بالذكر تخفيف حصيله البنوك عبر تنفيذ مخطط تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك باستعجال تطبيق عملية التطهير المالي لهذه المؤسسات، التي تعيش مشاكل عديدة، ومنها:

- عدم التمويل،

- عدم التمكين من دفع عجلة الإنتاج،

- انعدام الوسائل لحل المشاكل الاجتماعية للعمال.

وبخصوص مؤسسات الأجراء، العاجزة عن دفع ديونها، نظرا إلى الوضع الحالي الصعب الناتج عن انفتاح السوق والمنافسة، نرجو من سيادة رئيس الحكومة، منح تسهيلات لفائدة هذه المؤسسات وهذا بتحويل الديون ذات المدى القصير إلى ديون ذات المدى الطويل. هذه العملية ستنعكس لا محالة إيجابا على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وعلى الحفاظ على مناصب الشغل بصفة خاصة.

2- في إطار عصنة الإدارة الجبائية، ونظرا إلى المشاكل التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية في الحصول على أموالها المدفوعة في إطار الرسم على القيمة المضافة، نرجو من سيادة رئيس الحكومة وضع إجراءات صارمة تجاه إدارة الضرائب لتقليص مدة رد الأموال المدفوعة من قبل المؤسسات، حيث تفوق حاليا مدة رد مستحقات المؤسسات في بعض الأحيان

محضر مادي، وضرورة حل إشكالات الأساتذة والباحثين ضمن القانون الأساسي للأستاذ والباحث، وفي هذا الإطار أيضا نرى ضرورة الاهتمام بالإمام وإطارات المؤسسة المسجدية، حتى لا يفر من هذا المجال ذوي الكفاءات والقادرين على العطاء.

3- أريد، وكما أشار إلى ذلك بعض الإخوة النواب، أن أقول إن إشكالياتنا أخلاقية بالدرجة الأولى وإن التصدي لأنواع الفساد الأخلاقي الذي دب في مجتمعنا وانتشار أماكن الخنا والفساد، والمخدرات التي راح ضحيتها أبناءنا وبناتنا والذي وصل إلى أحداث السن، ولذا بات من الضروري التكفل بالحكومة وكذا المنتخبين وكل أجهزة الدولة بهذا الموضوع وتلبية حاجاته.

4- وضع خطة عملية شاملة وعامة من أجل تجسيد عملية التعريب خاصة في المعاملات الرسمية واستكمال المسار الذي شرع فيه منذ سنوات، وها نحن نسكت عنه سكوتا طويلا.

كما تجدر الإشارة إلى قضية مهمة في الجانب الاقتصادي، حيث نجد الدول العربية والإسلامية وحتى البنوك الدولية فتحت شبابيك للمعاملات اللاربوية، فما بال جزائرنا الحبيبة التي الإسلام فيها دين الدولة، الجزائر التي انطلقت من هذه القيم، تتأى عن العالم الآن في استحداث البنوك الإسلامية والقروض اللاربوية والقروض الحسنة لدعم الشباب والذين لا يريدون التعامل وفق البنوك التقليدية.

وإذا تحدثنا عن الرشوة، أرى أنه لا بد من استحداث جهاز خاص بمتابعة ومعاينة كل من يعطل التعاملات الخاصة بالمستثمرين، سواء الوطنيين أو الأجانب، وكل من يطلب عمولات من المستثمرين الأجانب، وأن تكون العملية رديعة وسريعة وقوية.

وقبل أن أختتم، أود أن أتحدث بإيجاز عن مؤسسات ضمان القروض، فهي حبر على ورق، فالناس ومؤسسي المؤسسات يتعبون، لذا يجب إيجاد آلية فعالة لتنفيذ هذه المؤسسات.

وفي الأخير، ندعم قويا الموقف الرسمي الجزائري في قضية العراق المحتل كما ندعمها أيضا في الموقف الذي لم يراع التوازنات التي يبحث عنها أشباه المستقلين، وندعم الموقف

5- تحول مسبح إلى مزبلة،

6- التحويل غير الشرعي لقطع أراضي مخصصة للتجهيز لصالح أشخاص معينين،

7- إن طرق منطقة بني شقران، غير صالحة للاستعمال إلى جانب نقص النظافة أو انعدامها ...

**الرئيس :** شكرا السيد أحمد جلوط، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر سماري، فليفضل.

**السيد عبد القادر سماري :** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدي وحبيبي محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أقدم تهاني إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه ونسأل الله لهم وللإخوة النواب التوفيق.

أريد في بداية مداخلتي، أن أقول إن التحديات المحلية والدولية والإقليمية كبيرة وكبيرة جدا ومن واجب الطاقم الحكومي والمنتخبين أيضا بعث الأمل في نفوس الشعب الجزائري بكل فئاته، وأظن أن أول وسيلة في ذلك هي الوسيلة الإعلامية والثقافية، ولا يعد جديدا إذا قلت إن برامجنا الثقافية والإعلامية دون المستوى المطلوب بل ووسائلنا الإعلامية والثقافية هي أيضا دون المستوى في ظل الضخ الكثيف للفضائيات والمجلات والأنترنيت والأقراص المضغوطة ومنتوجنا منها يصل إلى "إيسلون" في لغة الرياضيين وهنا، على الجهاز التنفيذي تقديم كل الدعم والوسائل ومتابعة صارمة لما يبث لأبنائنا وبناتنا.

2- من الضروري إيجاد حل للأساتذة الجامعيين المتحصلين على شهادة الدكتوراه في النظام الجديد دون أن يتميز من وضعهم الاجتماعي والمالي أو السلمي أي شيء، ودون أي

القضائيين، ولا بد من إحداث آليات لمراقبة المحضرين في مجال تنفيذ الأحكام والقرارات.

ج- إن نسبة الجريمة في المجتمع في تزايد مستمر ، الشيء الذي يندرج بالخطر على استقرار المجتمع، لذا لا بد من إيجاد تدابير وقائية وقوانين صارمة للحد من الجريمة عموماً والجريمة المنظمة خصوصاً.

د- إن مصادقة الجزائر على اتفاقية العهد الدولي وتطبيقاً لنص المادة 11 منه أصبحت الجهات القضائية، لا توقع الإكراه البدني على المدين رغم وجود أحكام قضائية وعقود صادرة عن الموثقين تلزمه بأداء مبالغ مالية، لذا لا بد من البحث عن آليات لتطبيق هذه الأحكام حتى لا تضيع حقوق الدائنين ، لأنه لا ينبغي حل مشكلة المدين على حساب الدائنين .

ثانياً: إصلاح مهام الدولة وتنظيمها :

لقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال تطبيق الديمقراطية وترقية الحريات العمومية، غير أنه ينبغي توسيع مجال حرية التعبير وحرية التفكير وحرية الممارسة وتوسيع مجال الحرية لرجال الإعلام لتبصير المواطن بكل ما يدور حوله ونرفض بأي حال من الأحوال الإعلام الموجه. كما نطالب برفع الحظر على إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة.

وفي مجال إصلاح الدولة وأجهزتها نطالب، سيدي الرئيس، بمنح المزيد من الصلاحيات للمنتخبين المحليين وكذا أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ونرفض بشدة توسيع صلاحيات الإدارة على حساب المنتخبين. كما نرفض العودة إلى الأحادية في التسيير والممارسة، والأحادية في الطرح والتفكير بأي شكل من الأشكال.

ثالثاً: قطاع الشؤون الدينية :

إذا كان الهدف من تأطير الشؤون الدينية هو نشر تعاليم الإسلام السمحة وكذا تحقيق الأخوة والعدل وتمكين المسجد كمؤسسة حساسة من استعادة وظيفته الأصلية ودوره الاجتماعي كما جاء في مشروع برنامج الحكومة، فإن ذلك لا يتأتى إلا بإعطاء الإمام المكانة اللائقة به وترقيته في مجال التكوين والمعرفة، وتحسين وضعه الاجتماعي والمادي حتى لا يلجأ إلى التسول

الجزائري في القضية الفلسطينية، فلسطين المحتلة والجريحة، الموقف الجزائري الذي يمنح الشرعية للرئاسة والبرلمان والذي نأمل أن يستمر ويتعزز بالدعم الشامل والوقوف في وجه المحتل الغاصب على أمل أن تستقل فلسطين والعراق، شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكراً السيد عبد القادر سماري ، وأحيل الكلمة إلى السيد العربي علالي ، فليتفضل.

السيد العربي علالي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء أتقدم بالشكر الجزيل لسكان ولاية بشار على الثقة التي منحوني إياها تحت مظلة حركة مجتمع السلم سائلاً المولى عز وجل أن أكون عند حسن ظنهم.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد اطلعت على برنامج حكومتكم الموقرة وأود أن أبدي لكم الملاحظات الآتية:

1- الحكم الراشد:

أ - نثمن الجهود المبذولة في إصلاح العدالة والتي شهدت قفزة نوعية في مجال تطوير المنشآت الأساسية ووسائل العمل، وفي مجال التشريع والإجراءات، غير أنه ينبغي التنويه أن إصلاح العدالة لا يكفي فيه إصدار القوانين والتشريعات فقط، بل لا بد من تغيير الذهنيات والتصرفات لأن المشكل ليس في النصوص وإنما في اللصوص الذين يتعسفون في تطبيقها، كما قال الشيخ محفوظ نحاح رحمه الله. لذا لا بد من وضع آليات للحد من ظاهرة الرشوة والتعسف في جهاز العدالة.

ب- في مجال تطبيق الأحكام، لا بد من تحديد مدة زمنية لتطبيق الأحكام القضائية ولا يترك ذلك لسلطة المحضرين

عنه : لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله لما لم تصلح لها الطريق يا عمر؟

خامسا: التنمية البشرية :

سيدي الرئيس، نريد أن نلفت انتباهكم إلى الآتي :

1- إن إصلاح المنظومة التربوية لا يكون له أدنى حظ من المصادقية إذا لم يكن ثمرة للتوافق العريض بين شرائح الأمة والتيارات الوطنية المتجذرة فيها، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كانت الجماعة التربوية بكل أطرافها عموده الفقري، والفاعل الرئيسي في تصوره وإعداده وتطبيقه، فنحن نرفض الإصلاحات الفوقية.

2- إن أي إصلاح لا يتضمن تغيير الواقع المادي والاجتماعي المزري لكل فئات المرين لا يمكن أن يكتب له النجاح، لذا نطلب من سيادتكم اتخاذ إجراءات جريئة لرفع الغبن عن أهم شريحة في المجتمع والعمل على تجنيبهم الضغوط المادية والمعنوية المسلطة عليهم.

3- سيدي الرئيس، أتساءل عن الجدوى التربوية من كتابة الرموز باللغة....

الرئيس : شكرا وبذلك يكون السيد علالي العربي آخر متدخل في هذه الجلسة، لنستأنف أشغالنا في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلا، أشكر الجميع.  
الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة**

**والدقيقة الخامسة والخمسين مساء**

وممارسة الشعوذة والسقوط في أحضان أصحاب أرباب الأموال المشبوهة.

سيدي رئيس الحكومة، إن مكافحة ظاهرة التطرف الديني لا تتم إلا بإعداد أئمة أكفاء في العلم والمناظرة والفكر والاعتقاد، وذلك لا يتم إلا بالفهم الدقيق والتكوين العميق في المؤسسات العلمية العريقة كالأزهر الشريف مثلا.

رابعا: الإصلاحات الاقتصادية :

سيدي الرئيس، نريد أن نلفت انتباهكم إلى خمس نقاط في هذا المجال :

1- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية،

2- إحداث وزارة للاقتصاد،

3- إنشاء مجالس اقتصادية،

4- تخفيض الاعتماد على الضرائب، ومن هذا المنبر نطالب بإلغاء قسيمة السيارات وإلغاء الرسوم على القيمة المضافة بالنسبة إلى فواتير الكهرباء والغاز والماء.

5- سيدي الرئيس، إن إصلاح الاقتصاد الذي لا يغير من المستوى المعيشي للشعب الجزائري لهو إصلاح أعرج، فرغم ارتفاع أسعار البترول ورغم البجوحة المالية التي تنعم بها الدولة الجزائرية، إلا أن ذلك لم ينعكس على الشعب الجزائري، فما زال غالبية المواطنين يعيشون في فقر مدقع الشيء الذي أدى إلى مقاطعة الانتخابات والتذمر في الأوساط الشعبية وفقد الثقة في الدولة ومؤسساتها. ألا ترون أن الشباب يفضلون الموت في البحر على البقاء في أرض الوطن؟ فمن المسؤول عن هؤلاء سيدي الرئيس؟ أين نحن من كلام عمر بن الخطاب رضي الله